الفصل الأول

«عملية السلام»
فى الاستراتيجية الأمريكية العالمية

هدفى الأول فى هذا الفصل هو توضيح مكنون «عملية السلام»، ومحتواها، ومستقبلها. وإذا أردت أن أقدم خلاصة سريعة عن هذه العملية، فيمكننى القول بإيجاز: **إن مشروع مدريد-أوسلو ليس إلا تثبيتًا وتأكيدًا على سيادة مبدأ القوة فى العلاقات الدولية، سواء على مستوى صنع السياسة أو على مستوى الفكر والعقيدة.** وفى اعتقادى، أن أساس هذا الحكم ينطلق من نصوص الاتفاقيات المبرمة، ومن الإطار العام الذى تشكلت وترعرعت فيه «عملية السلام»، والحقيقة أننا لسنا بحاجة لكى ندلل على التأثير الأمريكى الساحق فى المنطقة العربية، منذ سنوات طويلة، وكذلك، فإنه ليس من المفاجأة أن تكون اتفاقيات مدريد-أوسلو انعكاسًا واضحًا لهذا الأمر. وترتيب هذا الفصل سيكون على النحو التالى: سأبدأ أولاً بسرد بعض الملاحظات عن الاستراتيجية الأمريكية العالمية، ثم سأقوم بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط، وأخيرًا سأتناول موضوع عملية السلام، موضحًا جذورها، ومحتواها المادى[1].

وسأتطرق هنا إلى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، عندما صارت الولايات المتحدة القوة المهيمنة على العالم. صحيح، أنها كانت قبل ذلك تمثل أضخم قوة اقتصادية فى العالم، إلا أن سيطرتها لم تتجاوز منطقة الكاريبى-وسط أمريكا، ولم تتجاوز المحيط الهادى (هاواى، جزر الفيليبين).

ولكن سياسة النفط كانت أمرًا استثنائيًا، فعلى أواخر عشرينيات القرن العشرين، طالبت الولايات المتحدة بحصة - وقد أخذتها بالفعل - فى نفط الشرق

الأوسط، آخذة بذلك قسطًا أو نصيبًا من الهيمنة النفطية، التى كانت تحتكرها كلٌّ من فرنسا وبريطانيا. بل إن منافسة الولايات المتحدة لبريطانيا فى مجال البترول، قد بدأت قبل ذلك، حينما أزاحت الأولى الثانية عن الأراضى الفنزويلية، مستأثرة بتلك الدولة التى كانت تعتبر رائدة العالم فى تصدير النفط، فيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٧٠م، والتى أصبحت أيضًا فى منتصف التسعينيات المُصدر الأساسى للنفط الأمريكى، منافسة بذلك المملكة السعودية[٢]. بل الأكثر من ذلك، لقد تحولت الولايات المتحدة نفسها إلى المنتج الأساسى للنفط، حينما قامت إدارة «ويدرو ويلسون» بطرد بريطانيا من فنزويلا، وظلت الولايات المتحدة على هذه الحال حوالى نصف قرن[٣].

والمبدأ الأساسى لسياسة النفط الأمريكية، كما أعلنتها إدارة «ويلسون» وكما أعلنتها الإدارات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية، أن الولايات المتحدة لا بد أن تحتفظ «بموقف (سيطرة) مطلق» فى نصف الكرة الغربية، «مع الإصرار، فى نفس الوقت، على مبدأ الباب المفتوح لإيجاد فرص متساوية للشركات الأمريكية فى المناطق الجديدة[٤]». **باختصار، ما لدينا نمنعه عن الآخرين، ونغلق الباب فى وجوههم، وما ليس لدينا نطلبه من الآخرين من خلال فتح الباب بالقوة فى ظل المنافسة الحرة. وبالمناسبة، هذا هو الأسلوب الذى تُدار به سياسة «التجارة الحرة» و «الباب المفتوح»**.

وقد تجلت القوة الأمريكية فى أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما قامت الولايات المتحدة بإزاحة بريطانيا وفرنسا عن نصف الكرة الغربية، مستأثرة بالهيمنة فى هذه المنطقة، ومتحدية قوانين النظام الدولى. وقد تمكنت الولايات المتحدة، من خلال ذلك، تدشين حجر الأساس لسياستها الخارجية، وهى: إخراج المنافسين الإمبرياليين من العالم الغربى، تحت اسم «وثيقة مونرو». تلك الوثيقة التى برزت معانيها فى مساعى ومقاصد إدارة «ويلسون». ومن مقولات وزير الخارجية، فى ذلك الحين «لانسينج» ـ الخاصة ـ عن الوثيقة: «**إن الولايات المتحدة ترعى مصالحها، بتأييدها لوثيقة مونرو. سيادة دول أمريكا الأخرى وسيلة عارضة وليست غاية فى حد ذاتها. وبالرغم من أن هذا يبدو منطلقًا أنانيًا بحتًا، إلا أن مؤلف الوثيقة لا يرى دافعًا أسمى ولا أشرف، مما فى الوثيقة**». وبالرغم من شعور

الرئيس «ويلسون» بأنها وثيقة غير لائقة، لتنشر على العلن، خاصة فى هذه اللحظة التى كانت «المثالية» الأمريكية فى العلاقات الدولية قد وصلت إلى أوجها، إلا أنه عقّب فى النهاية على مقولة «لانسينج» قائلاً: بأنها «لا يمكن ردها». وبفرض هذه الوثيقة، استلمت أمريكا اللاتينية «مهمتها الجديدة فى النظام العالمى الجديد»: «بيع المواد الخام» و«امتصاص فائض رأس المال الأمريكى[٥]».

لقد تحدثت عن هذا النموذج، لكى يختزنه القارئ فى ذاكرته، ثم يستدعيه عند اقترابه من الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر، أن المنافس/ المتحالف البريطانى لواشنطن قد أدرك جيداً أهمية هذه الوثيقة أو هذا النموذج. **فكتب اللورد «كيلرن»، بعد الحرب العالمية الثانية، قائلاً: «كان أملى دائمًا أن نتبع النموذج الأمريكى الحكيم فى المنطقة (الشرق الأوسط) فى الأعوام الماضية. كنت أود لو أننا أخرجنا وثيقة مثل وثيقة مونرو، موضحين لساكنى المنطقة أننا لدينا «الذخيرة فى المدافع» وأننا «سنطلقها» عند اللزوم»**. وكذلك لاحظ «وليام روجر لويس» ما فعلته الولايات المتحدة مع بريطانيا، عندما كشفت لها عن رغبتها فى السيطرة على السعودية، الأمر الذى استفز الوزير البريطانى، فصاح قائلاً: «هذه ليست پنما أو سان سلفادور». إلا أن «البريطانيين كانوا مذعنين ومعترفين بالتعامل الأمريكى مع السعودية وكأنها دولة أمريكية لاتينية[٦]».

وبعد الحرب العالمية الثانية، سعت واشنطن إلى مد نموذج «مونرو» إلى مناطق الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وكانت بريطانيا متحالفة معها فى ذلك، وإن كان تحالفًا صعبًا. وبمقتضى هذا المد ـ حسبما كان يفسره الرئيس ويلسون من قبل ـ فإن الولايات المتحدة سيكون لديها الحق فى التصرف كما يحلو لها، وبدون تدخل أى طرف، سواء كان هذا الطرف الأمم المتحدة، أو محكمة العدل الدولية، أو منظمة الولايات الأمريكية، أو أى طرف آخر. وقد ظهر ذلك جليًا فى فبراير ١٩٩٧م، عندما قامت الولايات المتحدة برفض ما قضت به منظمة التجارة العالمية ضد العقوبات التى فرضتها الإدارة الأمريكية على كوبا، وذلك بعد أن قدم الاتحاد الأوروبى التماسًا إلى المنظمة. وكما أوضحت «النيويورك تايمز» ساعتها، فإن إدارة كلينتون تحججت حينذاك قائلة: «إن أوروبا تتحدى ثلاثة عقود من السياسة الأمريكية تجاه كوبا، والتى تمتد منذ إدارة «كنيدى»، تلك السياسة التى تأمل فى

إحداث تغير بحكومة هاڤانا»[٧]. وقد اتخذت الإدارة الأمريكية نفس الموقف، حينما رفضت قرار المحكمة الدولية بخصوص إنهاء «الاستخدام غير الشرعى للقوة» (وهو الإرهاب الدولى) ضد نيكاراجوا، وكذلك رفضها دفع أية تعويضات[٨]. رفضت ومنعت الولايات المتحدة نداءات وقرارات الأمم المتحدة للدول باحترام القانون الدولى، ولم يساند الولايات سوى إسرائيل (ومن حين لآخر ميكرونيزيا، وألبانيا وأشباه ذلك من الدول).

وفى ظل إدارة كلينتون، تم تطبيق نموذج «مونرو» فى منطقة الشرق الأوسط، عندما أدلت وزيرة الخارجية السفيرة فى الأمم المتحدة ـ حينذاك ـ «مادلين أولبرايت» بكلامها أمام مجلس الأمن، مبينة الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكية، قائلة: إننا ستتصرف «جماعيًا عندما نستطيع، وستتصرف أحاديًا إذا استلزم الأمر»؛ لأننا «نعتبر هذه المنطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية»، ومن ثم لا نعترف بأية حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولى أو أمم متحدة[٩]. هذه كانت امتيازات القوة المهيمنة، وقد وجدت عملية السلام نفسها فى هذه الأجواء.

لقد تركت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة فى وضع قوة الهيمنة العظمى، التى تمتلك نصف ثروات العالم، والتى تستمتع بامتيازات عظيمة فى كل منطقة. ومن ثم لم يكن مفاجئًا، كما يقول المؤرخ الدبلوماسى «جيرالد هينز» وكذلك المؤرخ الأول لوكالة المخابرات المركزية، أن «تتولى الإدارة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، المسئولية عن رفاهية النظام الرأسمالى العالمى، من منطلق مصلحتها الخاصة». **وكما ذكر مدير تنفيذى لشركة نفطية بنيوچيرسى، واصفًا الوضع فى عام ١٩٤٦م: أن الولايات المتحدة «ملزمة بتولى المسئولية عن حملة الأسهم فى هذه الشركة الكبيرة التى تسمى العالم[١٠]».**

بعد الحرب العالمية الثانية، بدا هناك مهمة أساسية محلية أمام الإدارة الأمريكية. تمثلت فى صناعة إجماع شعبى على أن « **الصناعة المتقدمة لا تتحقق إلا بالدعم الحكومى[١١]**»، وسرعان ما تم التحقق من أفضلية نظام البنتاجون فى تعميم التكاليف والمخاطر على كل الشعب، بينما يتم تخصيص السلطة والربح؛ لأنه ـ من ضمن أسباب أخرى ـ يسهل إخفاء الدعم أو قبوله تحت ستار الأمن القومى، كما لاحظت إدارة ترومان. ولذا، كانت فترة

الحرب الباردة متسمة بتصاعد الإنفاق على البنتاجون، الأمر الذى كان يؤيده ويصر عليه النواب الجمهوريون، ومتسمة فى نفس الوقت بخفض الدعم الاجتماعى. وأما المهمة الثانية، فقد تلخصت فى إعادة بناء اقتصاد الدول الصناعية، وإعادة نظمها التقليدية (ومن بينها المتعاونون مع النظام النازى والفاشى) مع تفكيك المعارضة وقاعدتها الجماهيرية. وكان ذلك هو الفصل الأول فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذى بدأ بإيطاليا فى عام ١٩٤٣م[١٢].

وفى حالة إيطاليا، وكذلك اليونان وتركيا، كان نفط الشرق الأوسط يمثل أهمية كبيرة. و«المصالح الاستراتيجية الأمريكية» بحاجة إلى السيطرة على «الطرق المؤدية إلى منافذ الشرق الأدنى لآبار النفط السعودى»، من خلال البحر المتوسط. ومن ثم، فهذه المصالح سوف تُهدد إذا سقطت إيطاليا فى «أيدى أى قوة كبرى» (بما معناه، أى قوة غير الولايات المتحدة)[١٣]. وقد أخذت الإدارة الأمريكية هذا المبدأ مأخذ الجد. وكان أول إقرار سرى لمجلس الأمن القومى، الذى كان ما زال جديداً حينذاك، هو التأييد العسكرى للعمليات غير المعلنة فى إيطاليا مع تعبئة قومية فى داخل الولايات المتحدة، فى «حالة وصول الشيوعيين إلى الحكومة الإيطالية من خلال طرق شرعية» فى انتخابات ١٩٤٨م. بل إن المخطط «چورچ كينان» أراد الذهاب إلى أبعد من ذلك، فكان يسعى إلى حظر الحزب الشيوعى الذى كان من المتوقع أن يكسب الانتخابات بطريقة شرعية. وكان «كينان» يسعى إلى ذلك، مع كونه يعلم، تمام العلم، بأن حظر الحزب يمكن أن يؤدى إلى حرب أهلية، وتدخل عسكرى أمريكى، و«انقسام عسكرى فى إيطاليا»[١٤]. خلاصة الأمر، أن ظلت إيطاليا هدفًا أساسيًا للمخابرات الأمريكية المركزية، على الأقل حتى سبعينيات القرن العشرين.

إن تقويض الديموقراطية الإيطالية ـ والذى أدى إلى تفشى الفساد والجريمة بنسبة كبيرة ـ لم يكن مقصوراً على مبادرات الحكومة الأمريكية، وإنما امتد إلى شركات النفط الأمريكية مثل «إيكسون» و«موبيل»، وكذلك الشركات البريطانية مثل «BP»، وشل، اللتين قدمتا تمويلات ضخمة للأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية الإيطالية. والأمر اللافت للانتباه وجدير بالذكر فى آن واحد، **أنه بينما يُعتبر التمويل الخارجى للأحزاب السياسية الأمريكية عملاً غير شرعى وغير**

قانونى، بل عمل يشوبه العار لكونه يقمع العملية الديموقراطية، فإن التدخل الأمريكى فى العمليات الانتخابية بالخارج - والمنتشر على الساحة العالمية بشكل ملحوظ - يتم الثناء عليه وتصويره على كونه منحًا كريمًا وسعيًا للتقدم الديموقراطى. وكذلك الوضع بالنسبة لموضوع الإرهاب، فإنه يكون «وباء العصر الحديث» عندما يُوجه إلى الولايات المتحدة أو إلى عملائها، بينما يكون عملاً مقدسًا عندما يصبح الضحية مكان الجانى(١٥).

أما اليونان، فكان يُنظر إليها رسميًا على كونها جزءًا من الشرق الأوسط وليس من أوروبا واستمرت هذه النظرة حتى قام اليونانيون بقلب نظام الحكم الفاشى، المدعم من قبل الولايات المتحدة، فى سبعينيات القرن العشرين. لقد كانت اليونان جزءًا من أطراف المنطقة، تلك المنطقة التى كانت مطالبة بضمان السيطرة على النفط الشرق أوسطى، والتى كانت وزارة الخارجية الأمريكية تصفها الوصف التالى: «مصدر هائل للقوة الاستراتيجية، وإحدى الهبات المادية الكبيرة فى تاريخ العالم»، «وربما أثرى هبة فى العالم فى مجال الاستثمار الخارجى» وأكثر «المناطق أهمية من الناحية الاستراتيجية فى العالم» على حد قول «أيزنهاور»، عندما كان يصف شبه الجزيرة العربية. وقد علق «جندزير» قائلاً: «على عام ١٩٤٧م، كانت أهمية شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط للسياسة الأمريكية فوق أى جدال. المصالح الاقتصادية والاستراتيجية كانت تطغى على حسابات السياسة الأمريكية، سواء فى تركيا، أو إيران، أو السعودية، أو فلسطين، أو لبنان،« بينما كان الأمر بالنسبة للحلفاء البريطانيين مثيرًا للرعب، حيث اعتبروا المشاريع الاقتصادية لسياسة الباب المفتوح تؤدى فى النهاية إلى «حكر شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط فى نطاق السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، لمجرد أن المنطقة تمثل مصدرًا مهمًا وممرًا للنفط». ولم يكن الانشغال الأمريكى قاصرًا على جنوبى أوروبا، وإنما امتد أيضًا إلى الهند، حيث كانت «هيمنة... الاتحاد السوفييتى التى ستجعلنا ندفع ثمن الشرق الأوسط كله»، كما حذر «أيزنهاور» فى عام١٩٥٤م(١٦).

وكانت المهمة الثالثة، بعد الحرب العالمية الثانية، تتمثل فى إعادة العالم المُستعمَر سابقًا إلى وظيفته التقليدية، وهى «وظيفة» توفير «السعادة والرفاهية للنظام الرأسمالى العالمى». وصارت وثائق التخطيط العليا تُعرف «الاقتصاد القومى(للدول الأخرى)»

على أنه خطر كبير. ذلك «الاقتصاد القومى» الذى يقوم على مبدأ أن «المستفيدين الأوائل من تنمية مصادر الدولة هم شعب تلك الدولة». وطبعًا كانت الولايات المتحدة ملزمة بإنهاء هذه التوجهات الخطيرة، حتى تكرس مكانها توجهات أخرى، وهى: أن المستفيدين الأوائل هم المستثمرون الأمريكيون وأمثالهم فى أى مكان، ومن ثم يجب منحهم المناخ المناسب والملائم لإدارة أعمالهم، ولتمكينهم من الوصول بسهولة إلى الثروات المادية والإنسانية الموجودة بالمناطق التى تعمل فى خدمتهم. بلغة أخرى، أن كل ما سيستفيد منه سكان الشرق الأوسط سيئول فى النهاية إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها. وقد ذكرت الوثائق الداخلية هذه الحقائق كلها، بمنتهى الوضوح.. وبدون تكلف، وبلهجة خشنة للغاية.

إن الاقتباسات، التى استشهدنا بها فى الفقرتين الأخيرتين[١٧]، تخصان أمريكا اللاتينية، التى كانت بعيدة كل البعد، فى ذلك الوقت، عن أى تدخل سوفييتى، كما كان الحال مع الشرق الأوسط. وبالرغم من أن السياسات الأمريكية وقعت، بعد ذلك، فى حبائل الحرب الباردة، إلا أن الدافع الأساسى ظل كما هو، حتى بعد الحرب الباردة، اللهم إلا بعض المراجعات التكتيكية.. ومرة أخرى، نجد أنفسنا بصدد معلومات مهمة لفهم عملية السلام.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على تطور الأحداث بعد سقوط برلين فى نوفمبر ١٩٨٩م، والذى انتهت به الحرب الباردة، فسيتبين لنا التغير الطفيف الذى طرأ على السياسة الأمريكية. فبعد سقوط السور مباشرة، سارعت الولايات المتحدة فى احتلال بنما، والذى قتلت من خلاله مئات أو ربما آلاف المدنيين، وأقامت حكومة من رجال البنوك، ورجال الأعمال، وتجار المخدرات. بل أعلنت الفيتو على قرارين لمجلس الأمن، يشجبان الاعتداء الأمريكى، وكذلك تجاهلت استنكار «منظمة الولايات الأمريكية» و«جماعة الديموقراطيات الثمانى بأمريكا اللاتينية»، التى أخرجت بنما من الجماعة، لكونها واقعة تحت سيطرة عسكرية. وكذلك، تجاهلت الاحتجاجات الجماهيرية فى داخل بنما، بما فيها لجنة حقوق الإنسان التابعة لحكومة العرائس المتحركة، والتى ظلت لسنوات عديدة تشجب «وضع الاحتلال من قبل جيش أجنبى»، مستنكرة التجاهل الأمريكى الواضح لحقوق الإنسان[١٨].

وبنفس المعايير وبنفس الطريقة، تعاملت واشنطن مع الشرق الأوسط. فبعد انتهاء الحرب الباردة أيضًا، أعلنت واشنطن الڤيتو على قرار مجلس الأمن الذى استنكر الممارسات الإسرائيلية المشينة فى الأراضى المحتلة، كما أعلنت الڤيتو (بمشاركة إسرائيل وحدها) على قرارين للجمعية العامة، يطالبان جميع الدول باحترام القانون الدولى بخصوص أمرين: **الأول** يتعلق باستنكار المعونة العسكرية الأمريكية للقوى الإرهابية التى تهاجم نيكاراجوا[١٩]، والثانى يتعلق بالعقوبات الاقتصادية غير الشرعية ضد نيكاراجوا. كما صوتت الولايات المتحدة مع إسرائيل، ومعهما الدومينيكان، ضد قرار يعارض ضم الأراضى بالقوة (١٥١-٣). وكان هذا القرار يطالب بالتسوية الديپلوماسية للصراع العربى الإسرائيلى، بحدود معترف بها وضمانات أمنية، بنص قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، ومبدأ حق تقرير المصير بالنسبة إلى إسرائيل وإلى الفلسطينيين، الأمر الذى لم يوافق عليه - وهو أن يحدد الفلسطينيون مصائرهم - الدولتان الرافضتان: إسرائيل والولايات المتحدة. وسأعود إلى تحليل خلفية هذا الرفض فيما بعد.

لقد انتهت الحرب الباردة، ولكن الموقف الأمريكى-الإسرائيلى تجاه القانون الدولى لم ينته بعد، فظلت القوة هى المقابل للديپلوماسية، ولحقوق الإنسان، وللأمم المتحدة[٢٠]. لقد وصل الازدراء الأمريكى-الإسرائيلى للقانون الدولى إلى أوجه، لدرجة أنه فى خلال الجدل الدائر حول پنما، قام السفير الأمريكى بإعلام مجلس الأمن أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة «للدفاع عن مصالحنا» دون أن يثير ذلك أى تعليق![٢١].

لقد كان احتلال پنما عاديًا، باستثناء أمرين جديدين. أما **الأمر الأول**، فإن الاحتلال لم يكن فى إطار «الدفاع عن النفس ضد الروس»، لأن روسيا لم تعد تمثل تهديدًا، كما كان من قبل، وإنما كان الاحتلال فى إطار القبض على المجرم «نورييجا»، وهو نفس المجرم الذى كان معترفًا بجرائمه حينما كان محسوبًا من ضمن قائمة مرتبات وكالة المخابرات المركزية، ولكنه صار مجرمًا أصيلاً حينما بدأ ينتهج نهجًا مستقلاً عن الولايات المتحدة، ممتنعًا عن التعاون بالصورة الكافية مع الحرب الأمريكية ضد نيكاراجوا. أما **الأمر الثانى**، فيبينه نائب وزير الخارجية السابق «إليوت آبرامز» قائلاً: إنه مع زوال الردع السوڤييتى، أصبحت الولايات

المتحدة أكثر استعداداً وقدرة على «استخدام القوة» للوصول إلى أهدافها، الأمر الذى نوقش كثيراً فى السابق من قبل محللى السياسة الأمريكية، بينما لم يحظ بأى اهتمام من قبل العالم الثالث[٢٢]. خلاصة الأمر، أن السياسات الأمريكية استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، كما كانت من قبل، ولكن هذه المرة فى ظل ذرائع جديدة وقيود أقل، مما انعكس جليّا على منطقة الشرق الأوسط.

وقد استغل الرئيس چورچ بوش مناسبة احتلال بنما، ليعلن استمراره فى مساعدة صديقه وحليفه «صدام حسين». وبعدها مباشرة، قدم البيت الأبيض طلبه السنوى، بخصوص ميزانية البنتاجون، إلى الكونجرس. ولم يتغير الطلب، باستثناء التبريرات والذرائع الجديدة. ففى «الحقبة الجديدة»، نصت صيغة الطلب على الآتى: «إن طلباتنا المتزايدة لاستخدام القوات العسكرية لن تكون بالضرورة متعلقة بالاتحاد السوفييتى، ولكن من المحتمل أن تكون متعلقة بالعالم الثالث» - نفس الصيغة التى كانت تُقال من قبل، لكن هذه المرة بدون استحضار التهديد السوفييتى. وكذلك رأت الصيغة أن تسهم الميزانية فى تقوية «قاعدة الدفاع الصناعية» (بما يعنى الصناعة عالية التقنية)، وفى خلق حوافز ودوافع «للاستثمار فى تجهيزات جديدة، وكذلك فى البحث والتنمية»، مع الحفاظ على الدعم الشعبى، ولكن لن يكون كل ذلك فى سبيل دحض التهديد السوفييتى، الذى لم يعد موجوداً، وإنما سيكون فى سبيل تطويق ومواجهة «التخصص التكنولوچى المتصاعد» فى العالم الثالث-الذى كانت الولايات المتحدة تسعى فى تطويره من خلال بيعها للأسلحة المتميزة الدقيقة، فى ظل الحماس المتصاعد المتوهج بعد حرب الخليج. وكذلك، كان لا بد من الاحتفاظ بقوات التدخل العسكرى، التى ما زالت تستهدف الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، لحيوية المنطقة التى يعتمد عليها العالم الحر فى جلب النفط، حيث أدت «المخاطر المصوبة تجاه مصالحنا» إلى التحامنا فى اشتباكات عسكرية مباشرة، التى «لم يعد باستطاعتنا أن نضعها على أعتاب باب الكريملن». «نحن نتوقع فى المستقبل، أن تشحذ هذه المخاطر غير السوفييتية على مصالحنا مزيداً من الاهتمام»[٢٣]. والحق يقال، إن «المخاطر على مصالحنا» كانت دائماً تتمثل فى القومية المحلية، وهو أمر معترف به داخليّا، ومعلن عنه فى بعض الأحيان.

ولم تكن هذه المخاطر موجودة على أعتاب الباب العراقى. ففى ذلك الوقت (مارس ١٩٩٠م)، كان صدام حسين صديقًا حميمًا وشريكًا اقتصاديًا، وظل كذلك حتى شهر أغسطس، عندما ارتكب أول جريمة: مخالفة الأوامر. ففقد على أثرها وضع «المعتدل»، وهو لم يفقد هذا الوضع حينما قتل الأكراد بالغاز، واعتقل المنشقين عنه.. إنها قصة مكررة لنوريجا وآخرين غيره.

على كل حال، فإنه مع سقوط سور برلين، كان معروفًا بأن الخطر الحقيقى على مصالحنا يتمثل فى مصالح القوميات الأخرى. وكان من الآثار الحميدة لانتهاء الحرب الباردة، انقشاع السحب، ومن ثم ظهور الحقيقة بصورة أكثر وضوحًا (٢٤).

ولنعطى نظرة أكثر قربًا إلى الشرق الأوسط، وكيفية وضعه فى إطار الصورة العامة. إن النظرة تجاه الشرق الأوسط على كونه «أعظم هبة مادية للتاريخ» ظلت موجودة. ولذا كانت الأولوية، وما زالت، تتمثل فى ضمان السيطرة الأمريكية على أثرى وأرخص الاحتياطيات/ المخزونات النفطية فى العالم. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تم طرد فرنسا من الشرق الأوسط، انطلاقًا من حجة شرعية لافتة للانتباه، تقول: إن فرنسا كانت من الدول الأعداء، لكونها أُحتلت من قبل ألمانيا!. أما بريطانيا، فقد سُمح لها بدور مدعم. وكما قال أحد رجال الدولة القدامى فى إدارة كنيدى: إن بريطانيا يمكن «أن تكون «ملازمًا» لنا (الكلمة المتحضرة لها شريك)» (٢٥). ولقد فضلت بريطانيا الاستماع إلى الكلمة المتحضرة، بالرغم من إدراك الديبلوماسيين البريطانيين أن بلادهم، بانتهاء الحرب، لن يتعدى وضعها «شريكًا صغيراً فى فضاء القوة الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة». وكما أوضح «إرنست بيفن» وزير الخارجية البريطانى، معلنًا عن ضجره فى مناقشة مغلقة، أن الولايات المتحدة كانت تمارس «سياسة القوة بدون إحساس بأدنى ذنب»، متجاهلة عن قصد «دوائر التأثير» التقليدية(٢٦). وقد أظهرت مستندات مكتب الشئون الخارجية بعض الأوهام حول «الإمبريالية الاقتصادية لمصالح التجارة الأمريكية، والتى تعمل بمنتهى النشاط تحت عباءة العالمية الخيرة»، والتى «تحاول بكل قوتها إخراجنا من اللعبة». إن الأمريكيين يعتقدون بأن «الولايات المتحدة تقف من أجل شىء ما فى هذا العالم» قالها وزير الداخلية البريطانى فى مكتب الشئون الخارجية أمام زملائه الوزراء فى الحكومة البريطانية، ويكمل قائلاً: «شىء

يحتاجه العالم، شيء سوف يحبه العالم، شيء سيأخذه العالم فى نهاية المطاف، سواء رغب فيه أم لم يرغب فيه»[٢٧].

ومن أجل أخذ الزمام فى إدارة الشرق الأوسط والسيطرة عليه، أخذت الولايات المتحدة الهيكل الأساسى للنظام الذى كانت بريطانيا تسير على منهاجه فى يوم من الأيام. وبمقتضى هذا النظام، كانت تسند الإدارة المحلية إلى «واجهة عربية»، مع عملية «امتصاص» للمستعمرات، «مغلفة بخيالات وابتكارات دستورية مثل ابتكار الحماية، وابتكار الحكومة العازلة، وهلم جرا» (لورد «كورزون» واللجنة الشرقية، ١٩١٧-١٩١٨م). أما الواجهة العربية، فهى لا تأخذ سوى «الشكل الخارجى للسيادة»، كما قال العضو المفوض العالى لفلسطين والأردن، موضحًا الخطوات التى اتخذت لتجنب طلب الأمم المتحدة إنهاء الاستعمار فى عام ١٩٤٦م. ولكن «چون فوستر دالاس» حذر - فى أثناء اقتباسه للنظام البريطانى - من التعرض لخطر «فقدان السيطرة»[٢٨].

إن المفهوم يعتبر إلى حد ما تقليديًا. فقد كانت نفس هذه الأفكار مصاحبة للسياسة الأمريكية فى العالم الغربى، ولسياسة الاتحاد السوفييتى فى شرقى أوروبا، ولسياسة جنوب أفريقيا فى فترة البانتوستان، وللسياسة الأمريكية والإسرائيلية فى عملية السلام الحالية. حتى المستعمرات الكاملة مثل الهند، التى كان يحكمها «الراج»، كانت أيضًا تُدار بنفس الطريقة، من خلال الواجهة المحلية.

والواجهة لا بد أن تكون فى حاجة إلى الاعتماد على الغير، ومن ثم يجب أن تكون تلك الواجهة ضعيفة. وفى الشرق الأوسط، تعتبر العائلات الديكتاتورية هى النموذج المفضل والمحبب. وبغض النظر عن سلوكياتها الوحشية وغير الآدمية، إلا أنها تحظى بشرف واحترام، ما دامت تخدم مصالح الولايات المتحدة، وتحافظ على توجيه وتوصيل تدفق الأرباح إلى الولايات المتحدة، وإلى شريكها البريطانى، وإلى شركات الطاقة التى يمتلكونها، وإلى مشاريع أخرى تم الاتفاق عليها. فإذا قامت هذه العائلات بمهمتها على أكمل وجه، فستكون مكافأتها الضخمة من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى من المفترض أنه لا يعرف شيئًا عما تفعله هذه العائلات. ولمزيد من التوضيح، «فإن حجم الدولارات الأمريكية التى تتدفق من

الخزانة الأمريكية إلى منتجى النفط العرب قلل من حجم المعونة الأمريكية إلى إسرائيل من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٣م»، كما قال«ديان كونز» المؤرخ الاقتصادى بجامعة «ييل» ، بالرغم من أن التبرعات الأمريكية، المعتمدة على التلاعب مع الضرائب، يمكن تفسيرها كهدية من دافع الضرائب إلى شركات النفط. وبالمقارنة، فإنه حتى قبل عام ١٩٦٧م، كانت إسرائيل تحظى بنصيب الأسد فى المعونة الأمريكية، وكان هذا النصيب يمثل ركنًا أساسيًا من رأس المال غير المسبوق، الذى كانت تتلقاه إسرائيل من الخارج، والذى كان يشكل معظم استثماراتها، كما زعم «ناداف صفران» المتخصص فى قضايا الشرق الأوسط بجامعة هارڤارد. ويقدر «كونز» «التحويلات الأمريكية الخاصة إلى إسرائيل» (معظمها يتم خصمه من الضرائب فهى بمثابة معونة أمريكية) بحوالى ٣٥٪ من الميزانية السنوية لإسرائيل فى خمسينيات القرن العشرين. وقد تزايدت هذه النسبة بشكل كبير، على مر السنوات اللاحقة(٢٩).

بعد ١٩٧٣م، تطلب الصعود الوقتى لأسعار النفط إعادة الدولارات النفطية إلى الخزانة الأمريكية من خلال مبيعات الأسلحة، والمشاريع الإنشائية، ومشاريع أخرى. . وكان هذا أحد الأسباب وراء عدم معارضة الولايات المتحدة لصعود أسعار النفط. سبب آخر تمثل فى الصعود غير العادى فى أرباح شركات النفط الأمريكية (مع صعود أسعار منتجات أخرى، من ضمنها الصادرات الأمريكية الأساسية). هذه العوامل أدت بدورها إلى فائض فى الميزان التجارى للولايات المتحدة مع أعضاء «أوپيك» الشرق الأوسط (منظمة الدول المصدرة للبترول) على أرضية تجارية متوازنة، فى فترة ما بين عامى١٩٧٤ و١٩٧٥م، كما أدت إلى أرباح هائلة للشركات الأمريكية، وتدفق بلايين الدولارات السعودية إلى الخزانة الأمريكية(٣٠).

وحيث إن الواجهة العربية تتسم بالضعف والطاعة، كما قلنا سالفًا ، فإنها ستكون بصدد مشكلة كبيرة، وهى : تهديد القلاقل الجماهيرية الداخلية التى صارت مقتنعة بفكرة ضرورة وحتمية استفادتها من ثروات المنطقة. ومن ثم، فلا بد من حماية الواجهة من تلك «القومية الراديكالية»، الأمر الذى يتطلب قوى إقليمية تتدخل بالقوة، بمعنى آخر «رجال شرطة (محليين) مستعدين للضرب»، كما كانت

تصفهم إدارة نيكسون. وتكون هذه القوى الإقليمية، كما يُفضل، غير عربية: إيران (فى ظل الشاه)، تركيا، إسرائيل، پاكستان. ومن المتوقع، ومن المفهوم، أن تبقى مراكز الشرطة فى واشنطن، بينما يمكن للملازم (بريطانيا) المشاركة فى تحمل المسئولية. وكما وضح المؤرخ العسكرى البريطانى «جون كيجان»، حينما شاركت بريطانيا الولايات المتحدة فى حرب الخليج، أن البريطانيين: لديهم «شخصية قومية صلدة»، وتقليد جدير بالاحترام، فهم «معتادون، على مر قرنين من الزمان، على ركوب البحار والانتقال عبر بعثات عسكرية، لمحاربة الأفريقيين، والصينيين، والهنود، والعرب. إنه شىء صار معتادًا ومقبولاً لدى البريطانيين»، وها هى المهمة الجديدة «تدق أجراسًا إمپريالية شبيهة جدًا بالنسبة إلى البريطانيين»، الذين طالما تفهموا أهمية «الاحتفاظ بحقهم فى قصف الزنوج»، كما ذكر رجل الدولة البريطانى المشهور «لويد چورچ» (٣١).

إن الحقوق تعطى حسب الدور الذى يلعبه الفاعلون فى النظام. أما الولايات المتحدة، فهى تمتلك حقوقًا معروفة، وبريطانيا كذلك، ما دامت «تتصرف كملازم لنا» (وليس كما فعلت فى عام ١٩٥٦م، حينما شنت هجومًا على مصر بدون أخذ الإذن، فتم طردها على الفور). باختصار، أن رجال الشرطة الإقليميين والواجهة العربية لديهم كل الحقوق، ما داموا يؤدون وظائفهم بهمة. أما أولئك الذين لا يسهمون فى تدعيم نظام القوة، فإنهم لا يمتلكون أية حقوق: الأكراد، ساكنى العشوائيات فى القاهرة، وغيرهم، من ضمنهم الفلسطينيون، الذين يمتلكون حقوقًا سلبية؛ لأن معاناتهم تسبب حالة من عدم الاستقرار. هذه الحقائق البسيطة توضح قدرًا كبيرًا حول السياسات الأمريكية فى المنطقة، بما فيها عملية السلام.

وقد ألقى المثقف «إيرڤينج كريستول» - ذو التوجهات المحافظة الجديدة - الضوء على بعض هذه الأمور، مشيرًا أن «الشعوب غير المهمة، مثلها مثل الناس غير المهمة، يمكنها أن تتوهم بسرعة بأنها مهمة»، الأمر الذى يجب نزعه بالقوة من عقولهم التقليدية: «فى الحقيقة، أن أيام «ديپلوماسية سفينة الحرب» لن تنتهى أبدًا . . . إن سفن الحرب ضرورة بالنسبة لحفظ النظام الدولى كما تكون سيارات الشرطة ضرورة لحفظ النظام المحلى» (٣٢). لقد تصاعد غضب «كريستول» بعدما قام الشرق الأوسط بذلك التغير المفاجئ المحدث، عندما لم يبالوا برفع أسعار

النفط، متخطين بذلك أوامر الحاكم الأعلى. ولم يكن «كريستول» وحده الذى قدم حلولاً فى كيفية التعامل مع العاصين المتمردين، ولكن كان هناك أيضًا «والتر لاكور» . . وهو أيضًا مثقف بارز داخل أمريكا . وقد قدم حجته بناء على الآتى: أن نفط الشرق الأوسط «يمكن تدويله، ليس لصالح بعض شركات النفط، وإنما لصالح بقية البشرية»[٣٣]. فإذا لم تر الشعوب غير المهمة عدالة وخيرية هذه العملية، فيمكننا حينئذ إرسال سفننا الحربية.

ولكن «لاكور» لم يقترح نفس الحل بالنسبة إلى الغرب، فهو لم يقترح تدويل الثروات الصناعية والزراعية فى الغرب «ليس لصالح بعض الشركات، ولكن لصالح بقية البشرية»، بالرغم أنه «مع نهاية عام ١٩٧٣م، وصل ثمن الصادرات لطن القمح الأمريكى إلى ثلاثة أضعاف العام السابق»، وهو مثل حى لتوضيح التصاعد المفزع لأسعار المنتجات، الذى سبق أو صاحب تصاعد أسعار النفط[٣٤]. وعلى أولئك الذين يرون تناقضًا أو تضاربًا أن يتم تذكيرهم - ببساطة - بالفارق الجوهرى بين من هو مهم ومن هو عديم الأهمية.

والفلسطينيون ليسوا فقط «أناسًا عديمى الأهمية»، بل هم فى الدرك الأسفل؛ لأنهم يتدخلون فى برامج ومخططات أكثر الناس «أهمية» فى العالم: النخبة الأمريكية واليهود الإسرائيليون (ما داموا يحتفظون بوضعهم ومكانتهم). «والفلسطينيون العرب هم ناس يلدون وينزفون دماءً، ثم يروجون مأساتهم إعلاميًا»، كما قالت «روث ويس» فى مجلة «اللجنة الأمريكية اليهودية»، وهى مجلة رفيعة المستوى ذات انتماءات محافظة جديدة. وتكمل قائلة: إن ذلك «يمثل المفتاح الحقيقى لنجاح الاستراتيچية العربية» فى إلقاء اليهود فى البحر، فى ظل إحياء المفهوم النازى «لمكان العيش». وقد كانت «ويس» حينذاك أستاذة فى جامعة «ماك جيل»، ثم انتقلت إلى هارفارد حيث منحت كرسيًا على يد «مارتين پيريتس» الذى نصح إسرائيل فى ليلة غزوها للبنان فى ١٩٨٢م، بإلحاق «هزيمة عسكرية حاسمة» بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتى «سوف توضح للفلسطينيين فى الضفة الغربية بأن كفاحهم من أجل دولة مستقلة قد لقى تراجعًا لسنوات عديدة». وبعد ذلك «سيتحول الفلسطينيون إلى شعب مقهور، مثل الأكراد والأفغان»، وسيتم حل المشكلة الفلسطينية التى «بدأت فى بعث الملل»[٣٥].

لا نستطيع أن نتفهم عملية السلام تفهمًا كاملاً بدون وضع الوسط الثقافى، الذى خرجت منه عملية السلام، فى حيز الاعتبار. والوسط الثقافى لا يمثله فقط فكر المثقفين الغربيين المشهورين، وإنما يمثله أيضًا - وبدرجة أكثر أهمية - حقيقة مرورهم مرور الكرام بدون أدنى تعليق أو تحفظ، وكأن ما يقولونه يدخل فى نطاق الطبيعى أو العادى، إلا أن تغيير بعض الأسماء يمكن أن يستخرج ردود أفعال مختلفة (٣٦).

يفسر المفهوم الاستراتيچى العام الإصرار الشديد على إيجاد الجهاز الضخم المسئول عن تدخلات عسكرية ضخمة تستهدف الشرق الأوسط، الأمر الذى أوجد قواعد عسكرية ممتدة من المحيط الهادى إلى الهندى إلى الآزور. ولقد أدى كشف العلاقات الاستعمارية إلى إقامة تعديلات فى داخل النظام، إلا أنها ليست بهذا العمق الذى يمكننا توقعه. فهناك دراسة، أعدها الكونجرس فى ١٩٩٢م، اكتشفت قيام واشنطن، أو سعيها للقيام، بـ«اتفاقيات تدخل» مع حوالى أربعين دولة (إسرائيل على رأسهم)، كوسيلة تدخل أرخص من القواعد الأجنبية. فمع الفيليپين، أقامت الولايات المتحدة مثل هذه الاتفاقيات، بعد غلقها للقواعد العسكرية هناك، حيث أعلن الأدميرال «تشارلز لارسون» أن «الفيليپين يمكن استخدامها كدرجة أو كمنصة للعمليات العسكرية الأمريكية، إذا بادرت الولايات المتحدة بالتدخل فى تلك المناطق» (كوريا والشرق الأوسط، حيث نجد هناك «الصراعات المخمرة»). وقد عبر وزير الدفاع الفيليپينى عن مخاوفه قائلاً: إن الفيليپين «قد تنزلق إلى حرب فى الشرق الأوسط»، نتيجة لتلك الاتفاقيات(٣٧).

وبالمثل، أدت نهاية الحرب الباردة إلى تعديلات تكتيكية. ففى ذروة صراعات الحرب الباردة عام ١٩٨٠م، قام «روبرت كومير» - وهو مهندس «قوة التعبئة السريعة» للرئيس چيمى كارتر - بالإدلاء أمام الكونجرس بأن الاستخدام الحقيقى لهذه القوة ليس هدفها مقاومة هجوم سوڤييتى (وهو غير مقبول)، وإنما هدفها التعامل مع التمرد المحلى والإقليمى («القومية الراديكالية»). وفى لحظة حرجة مماثلة، فى ١٩٥٨م، أخبر وزير الداخلية «چون فوستر دالاس» مجلس الأمن القومى أن الولايات المتحدة تواجه ثلاث أزمات على صعيد سياستها

الخارجية: إندونيسيا، شمال أفريقيا، والشرق الأوسط (كلها إسلامية). وأضاف أن الدور السوڤييتى ليس مندرجًا فى أى من هذه الأزمات، إلا أن الرئيس أيزنهاور «استثنى بقوة» بعض الدول التى يمكن أن تكون عاملة بالوكالة لحساب السوڤييت.

وكان الخطر الأعظم فى إندونيسيا يتمثل فى الديموقراطية، كما كان فى إيطاليا عام ١٩٤٨م وفيما بعد: التخوف من «عدم تمكن الوسائل الديموقراطية الانتخابية من ضرب الشيوعيين» ومن ثم كان لا بد «التخلص» من الديموقراطية. وقد تم بالفعل تحقيق ذلك فى السنوات التالية، وبكل نجاح، من خلال ذبح حوالى نصف مليون إندونيسى ـ معظمهم من الفلاحين غير المالكين - مما يظهر لمحة عن الحضارة الغربية، وهى لمحة قد تم نسيانها بالتأكيد. وفى أفريقيا الشمالية، تمثلت المشكلة فى الكفاح المناهض للاستعمار، والذى تعارض مع مقصد الولايات المتحدة، فى أن تندمج «دول أفريقيا الشمالية تحت الوصاية الفرنسية، فى علاقات شراكة وصداقة، ستكون حصنًا وحماية لدولة فرنسية قوية» (وهى نفس «الوظيفة» التى كانت المستعمرات القديمة ملزمة بأدائها من أجل «رفاهية النظام الرأسمالى العالمى» عامة). وأخيرًا، تمثل الخطر فى الشرق الأوسط فى «القومية الراديكالية». وكما هو ملاحظ، فإن النقاط الأساسية يتم تعريفها الآن، على الملأ[٣٨].

عمل النظام بنجاح لمدة نصف قرن، فلم يشهد سعر النفط تغيرات كبيرة فى الخمسين عامًا الماضية، محققًا أدنى المستويات فى عام ١٩٩٥م[٤٠]. وهنا يجب الإشارة إلى نقطتين فى غاية الأهمية، أولاً: أن الولايات المتحدة لا تريد تدنى أسعار النفط؛ لأنه سيؤدى إلى تدنى الأرباح فى شركات الطاقة - والتى يتمركز معظمها فى الولايات المتحدة - ومن ثم إلى ضرب الأسواق المهمة فى مجالات السلاح، والتشييد، وغيرهما. وثانيًا: أن السعر الحقيقى للنفط يعتبر أعلى مما تعكسه الأسعار الرسمية، التى كثيرًا ما تغفل عدة عناصر، منها بند الإنفاق على القوات العسكرية من أجل حفظ أسعار النفط فى النطاق المقبول. وتبعًا لدراسة فنية قام بها مستشار بوزارة الطاقة، تبين أن الإنفاق المباشر يصل إلى دعم عام بنسبة ٣٠٪، الأمر الذى يؤكد فى النهاية أن «النظرة الحالية حول رخص أسعار البنزين ما هى إلا تخيلات وأوهام»[٤١]. ومن ثم، فإن تجاهلنا

لتلك الاتفاقيات غير المعلن عنها، يجعلنا نخرج بالتقديرات المزعومة لكفاءة التجارة، والاستنتاجات الخاطئة بخصوص صحة الاقتصاد ونموه.

وبالرغم من أن النظام شهد نجاحًا كبيرًا، أدى إلى ظهور «العصر الذهبى» للدولة الرأسمالية الكبرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك كله لم يمنع من ظهور المشاكل. **فالمشكلة الأولى** تمثلت فى التمرد القومى بإيران، والذى تم قمعه على الفور بانقلاب عسكرى مدعوم من قبل الولايات المتحدة، والذى قام بإعادة الشاه إلى مكانه. وإذا أردنا التعرف على التفاصيل الكاملة لهذا الحدث، فلن نجد له أثرًا، خاصة بعد عملية التشويه الأرشيفى، على مدار ثلاثين عامًا، حول هذا الانقلاب، الأمر الذى أثار حفيظة المؤرخين بوزارة الخارجية الأمريكية ضد شخص ريجان، مما أدى بهم فى النهاية إلى إعلان استقالتهم، اعتراضًا عما يحدث. ومؤخرًا، انكشف لنا أن مستندات المخابرات المركزية الأمريكية حول الانقلاب قد تم إفسادها «بطريقة غير ملفتة»[٤١].

وتمثلت **المشكلة الثانية**، حينما قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالهجوم على مصر فى عام ١٩٥٦م. وكان هذا الهجوم غير مقبول للولايات المتحدة، مبدئيًا من حيث التوقيت، كما أشار الرئيس أيزنهاور، والذى سريعًا ما أرغم هذه الدول العاقة على الانسحاب.

وكانت هناك مشاكل أخرى مع مصر وسوريا، والتى أدت إلى محاولات كثيرة من قبل الولايات المتحدة لقلب هذه الأنظمة[٤٢]. فوزير الخارجية «دالاس» وصف الرئيس جمال عبد الناصر بـ «المتطرف الخطير». لقد كان «متعصبًا» بسبب حياديته واستقلاليته، وكان «خطيرًا» بسبب استحواذه على قلوب الجماهير بالمنطقة، الذين كانوا واقفين «على صف ناصر»، كما اعترف أيزنهاور، الذى أكمل قائلاً: إن «مشكلتنا هى أننا لدينا حملة من الكره ضدنا، ليس من قبل الحكومات ولكن من قبل الشعوب». استخلص مجلس الأمن القومى، أنه «فى أعين معظم العرب، تظهر الولايات المتحدة فى صورة المعارض لتحقيق أهداف القومية العربية. فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تسعى لحماية مصالحها النفطية بالشرق الأوسط من خلال الحفاظ على الوضع المألوف الخالى من أى تقدم، سواء كان

سياسيًا أو اقتصاديًا». ولقد كانت مشكلة واشنطن الأساسية تتمثل فى صحة هذه الرؤية. **وكما أوضح مجلس الأمن القومى، «إن مصالحنا الاقتصادية والثقافية بالمنطقة أدت طبيعيًا ومنطقيًا إلى توطيد العلاقات الأمريكية مع تلك العناصر العربية التى تضع إبقاءها على علاقتها مع الغرب على قمة مصالحها وأولوياتها»**[٤٣]. **بلغة أخرى، أنه نتيجة لأسباب متجذرة، وجدت الولايات المتحدة نفسها، فى نهاية الأمر، فى حلبة تصادم مع القومية المستقلة فى الشرق الأوسط، كما هو الحال فى بقية العالم الثالث.**

ولقد تأججت هذه المشاكل كلها، ووصلت إلى الذروة فى شهور لاحقة، فى يوليو ١٩٥٨م، حينما حدث انقلاب عسكرى بالعراق، لاغيًا بالقوة النظام العميل للبريطانيين. طبعًا . . أعطت ردود الأفعال الأمريكية والبريطانية صورة واضحة لمصالح ومقاصد الدولتين، كما أنها وفرت خلفية ممهدة لما حدث فى ١٩٩٠م، حينما قامت العراق بغزو الكويت، مما كان له أثر كبير على عملية السلام، والذى سأعود إليه فيما بعد.

فبعد انقلاب العراق، قامت الولايات المتحدة، على الفور، بإنزال قواتها البحرية على شواطئ لبنان، وأصدرت أمرًا رئاسيًا يقضى بإعداد «كل ما يلزم لمنع أى قوى غير صديقة من اقتحام الكويت» (ما أكده أيزنهاور). وقد أشار «وليام كوانت» العالم المتخصص فى الشرق الأوسط، والذى لديه أيضًا خلفية عن جهاز الأمن القومى، إلى كلام أيزنهاور على كونه مرجعية لاستخدام الأسلحة النووية. وقام وزير الخارجية البريطانى «سيلوين لويد» بالسفر حينذاك إلى واشنطن لأخذ المشورة. فتلقى النصيحة التالية، وهى: أن تضمن بريطانيا للكويت استقلالاً اسميًا، بينما تحتفظ فى نفس الوقت بوضعها الاستعمارى. البديل الوحيد الذى طُرح تمثل فى احتلال بريطانى سريع للكويت، والذى سرعان ما رُفض لكونه يحمل فى طياته فرصًا أكبر لردود أفعال قومية، سواء فى الكويت أو فى خارجها. ولكن فى نفس الوقت، كانت بريطانيا فى حاجة إلى إعداد نفسها «للتدخل بشراسة» فى حالة حدوث أى خطأ، وبغض النظر «عمن يتسبب فى وقوع الخطأ» - القوميون الكويتيون، على سبيل المثال. وقد اتخذت واشنطن نفس الوضع تجاه

السعودية وإمارات الخليج الفارسى، موقنة ومؤمنة بأنه «على حساب كل شىء، لا بد من وضع هذه الحقول النفطية (فى الكويت، السعودية، البحرين، وقطر) فى الأيدى الغربية»، كما أخبر «لويد» لندن من خلال برقيته(٤٤).

وكانت الكويت من نصيب بريطانيا. أما الولايات المتحدة - الشريك الأول - فكانت مسئولة عن باقى الدول فى منطقة الشرق الأوسط. وكانت واشنطن معترفة بضرورة اعتماد الاقتصاد البريطانى، وبشدة، على ثراء المنطقة، ومن ثم رأت ضرورة استعدادها «لمساندة أو مساعدة، إذا استلزم الأمر، البريطانيين فى استخدام القوة للاحتفاظ بالسيطرة على الكويت وعلى الخليج الفارسى»(٤٥). وفى عام ١٩٩٠م حدث تغير كبير، حيث انتقلت سلطات أكبر من الأيدى البريطانية إلى الأيدى الأمريكية.

من المهم أن نأخذ المصطلحات الفنية فى الاعتبار: فهدف الولايات المتحدة وبريطانيا تمثل أساسًا فى الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المنتجة للنفط، وليس الدفاع عنها. وبينما كان الخطر المعلن هو الخطر السوفييتى إلا أن المستندات الداخلية كانت توحى بغير ذلك. فالخطر الحقيقى فى المنطقة كان يتمثل فى القومية الراديكالية.

وفى يناير ١٩٥٨م، ذهب مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى الخلاصة التالية: إن «الملازم المنطقى» ضد المعارضة القومية العربية المتصاعدة يمكن أن يتمثل فى تأييد إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط، التى تؤيد الغرب بشدة»(٤٦). وبالرغم مما يبدو لنا من مغالاة حول هذا الأمر، إلا أنه يؤكد لنا الخط العام للتحليل الاستراتيجى، الذى يُعرف القومية المحلية كتهديد يأتى فى المرتبة الأولى، كما هو الأمر فى العالم الثالث بأسره-وخاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا(٤٧). وكذلك أكد تحليل مجلس الأمن القومى ما ذهب إليه فريق الأركان فى عام ١٩٤٨م، الذى كان منبهرًا بقوة الجيش الإسرائيلى، والذى اقترح بأن تكون إسرائيل هى القاعدة المناسبة للقوة الإسرائيلية فى المنطقة، بعد تركيا.

لقد أدى تجاهلنا للسجلات الداخلية، وتجاهلنا لتوقيت الأحداث، وتجاهلنا للتشابه بين السياسات فى مختلف دول العالم، إلى الإخفاق فى قراءة قوة دفعها

الحقيقية، ومن ثم الخروج بتفسيرات مريبة ومشكوك فيها، حول التطورات الحالية. وكانت إحدى القراءات النمطية، أن «الصراع العربى-الإسرائيلى تم شحنه من قبل الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل باعتبارها الحليف الذى يمكن أن تعتمد عليه ضد بعض الأنظمة العربية التى كان الاتحاد السوفييتى يساندها». لقد أخذت هذه العبارة من تحليل إسرائيلى «ما بعد صهيونى»، معروف بلهجته النقدية اللاذعة للتفسيرات النمطية، إلا أنه فى هذه الحالة لم يكن ناقدًا بالصورة المتوقعة. صحيح أن هذه العبارة ليست خاطئة حرفيًا، إلا أنها تحمل فى طياتها ما يُساء فهمه، وما يساء تقديره (٤٨). نرى مثلاً أن تأييد «رجال الشرطة المحليين المستعدين للضرب» - إسرائيل، جنوب أفريقيا، وغيرهما- كان ينظر إليه دائمًا «كلازمة منطقية» لمعارضة القومية المحلية فى المناطق الخدمية (المناطق التى تخدم مصالح الولايات المتحدة). عادة ما تتجه الدول المعرضة للخضوع أو الهجوم عليها إلى الاتحاد السوفييتى لمعاونتها، وفى بعض الأحيان للحصول على استقلالها، بنفس الطريقة التى توجهت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة فى أفغانستان إلى الولايات المتحدة للحصول على تأييدها ضد العدوان السوفييتى. ومن ثم، فعلينا الاحتراس جيدًا من خلط السبب مع النتائج، أو إساءة تفسير تطور ما يتعلق بالحرب الباردة.

ما أراه أكثر دقة، فى رأيى الشخصى، هو تفسير الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، الجنرال «شلومو جازيت»، حيث كتب بعد انهيار الاتحاد السوفييتى قائلاً: إن مهمة إسرائيل الأساسية لم تتغير على الإطلاق، فهى باقية على أهميتها وضروريتها الحاسمة. فموقعها فى مركز الشرق الأوسط العربى المسلم يقدر لها بأن تكون حارسًا للاستقرار فى جميع الدول المحيطة بها. (دورها) يتمثل فى حماية الأنظمة القائمة: من خلال منع أو وقف العمليات الراديكالية، ومنع توسع أى حماس أصولى دينى(٤٩).

إن التحمس الدينى لا يمثل أى مشكلة ما دام يتواجد فى إطار منضبط (كما فى السعودية، أفغانستان، أو حتى الولايات المتحدة نفسها التى تظهر فى أعلى قائمة الحماس الأصولى الدينى)، ولكنها تصير «قومية راديكالية» غير مقبولة، إذا تخطت

الحدود، سواء طلبت الدعم الخارجى أم لا . من خلال هذه الأسس الموثقة بالمستندات والسجلات التاريخية، يمكننا فهم الطابع المنهجى للسياسة الأمريكية، وحتمية استمراره، حتى بعد خروج الاتحاد السوفييتى من الساحة .

منذ أربعين عامًا ، كان هناك تخوف من انتقال العدوى الناصرية إلى أنحاء المنطقة العربية، لقد وصلت حدة التخوف - فى بداية الستينيات - إلى الاعتقاد بأن هذه العدوى يمكن أن تصيب المملكة السعودية نفسها . إلا أن الانتصار العسكرى الإسرائيلى فى ١٩٦٧م حول كل هذه التخوفات إلى خبر كان، جاعلاً إسرائيل تحظى بوضع «امتياز استراتيجى» ، وكذلك مروجًا لها فى وسط المثقفين الأمريكيين، الذين كانوا منبهرين بذلك الاستخدام الفعّال للقوة ضد أناس غارقين فى «أوهام وخيالات العظمة» - وهو لم يكن موضوعًا بسيطًا خاصة فى ظل تلك الأعوام العصيبة التى كانت واشنطن تكابدها مع ڤيتنام[٥٠] .

وكانت النتيجة متوقعة، كما هو الحال دائمًا . فقد تم ترجمة «اللازمة المنطقية» إلى أداة سياسة . . . أساسية . فكان من ضمن هذه الأداة، أن تزايد التأييد الأمريكى بغزارة، على الصعيدين الديبلوماسى والعسكرى، لدولة إسرائيل فى ١٩٧٠م، وهو تزايد متكرر لما كان يحدث دائمًا . ومن هنا، كان تمكن إسرائيل من ردع أى تدخل سورى فى الأردن يهدف إلى تأييد الفلسطينيين، حيث كانت الولايات المتحدة ترى أن أى إمكانية للتدخل سوف تهدد الواجهة العربية . **ومع بداية السبعينيات، بدأ هناك تحالف إسرائيلى إيرانى يظهر فى الأفق، تحالف بين دولتين كانتا تعتبران الشرطيين الأساسيين فى ظل العقيدة النيكسونية الجديدة . وقد وصف «هنرى چاكسون» - السيناتور المتخصص فى سياسات الشرق الأوسط والنفط - هذين الشريكين «كصديقين يمكن للولايات المتحدة التعويل عليهما» ، حيث شاركا السعودية فى «إحباط وإخماد تلك العناصر الراديكالية غير المسئولة فى دول عربية بعينها . . . التى كان بإمكانها، إذا واتتها الفرصة، أن تشكل خطرًا كبيرًا على مصادرنا الأساسية للبترول فى الخليج الفارسى» - تلك المصادر التى احتاجتها الولايات المتحدة كاحتياطى لها، وكمساعد لها للهيمنة على العالم، وأخيرًا كدافع لإنتاج تلك الثروات الأمريكية الضخمة[٥١] . لم يكن الصراع السابق بين السعودية وبين إيران وإسرائيل إلا صراعًا تكتيكيًا ، كما كانت معارضة الشاه الإيرانى للسياسات الإسرائيلية . . معارضة كلامية .**

ومع سقوط الشاه فى ١٩٧٩م، تنامت أهمية دور رجل الشرطة الإسرائيلى فى المنطقة. وبعد فشل مبعوث الرئيس كارتر، «چنرال روبرت هويسر»، فى إشعال انقلاب عسكرى بإيران، تكاتفت كلٌ من الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، محاولين إحياء الحلف الثلاثى، مع تمويل السعودية لمبيعات الأسلحة الأمريكية، عبر إسرائيل، إلى عناصر الجيش الإيرانى، الذى كانت الأطراف الثلاثة تضع عليه أملاً كبيراً لقلب نظام الحكم الإسلامى الجديد. وقد تم التصريح بهذه الأهداف، بوضوح مطلق فى ذلك الوقت، على لسان «يورى لوبرانى» (السفير الإسرائيلى فى إيران وقت حكم الشاه) و«موشيه أرينز» (السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة فى إيران حينذاك) وآخرين غيرهما(٥٢).

وفى ذلك الوقت، كانت إسرائيل تقدم خدمات ثانوية إلى عملائها فى أفريقيا وآسيا، وفى أمريكا اللاتينية خاصة، حيث كانت واشنطن ممنوعة من تقديم أى دعم مباشر لأى من أولئك الطغاة والقتلة، حسب تشريعات الكونجرس المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن ثم، لجأ كارتر، ومن بعده الريجانيون فى الثمانينيات، إلى إسرائيل للقيام بهذه المهام الممنوعة، كجزء من الشبكة الدولية للإرهاب، والتى شملت أيضاً تايوان، وبريطانيا، والنازيين الجدد بالأرچنتين، وغيرهم... عادة فى ظل التمويل السعودى. وكان تعاون إسرائيل فى تطوير السلاح، واختباره تحت ظروف القتال، أمراً آخر يصب فى مصلحة واشنطن، هذا إلى جانب التدريبات الثنائية الإسرائيلية الأمريكية، وعمليات التخطيط للطوارئ، وإنشاء مرافق للأسطول الأمريكى، وغيرها من الأمور التى كانت تُنفذ جميعها فى نطاق المفهوم الاستراتيچى العام، وليس فى نطاق مفهوم الحرب الباردة. ومن ثم، فإن السياسة الأمريكية استمرت بدون تغيير ملحوظ، وقد تم إقرار ذلك من خلال شهادة الپنتاجون أمام الكونجرس، ومن خلال كتابات المحللين الاستراتيچيين المختصين بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ومن ضمن هذه الكتابات، التحليل الذى قدمه «دور جولد»، الزميل المقرب لـ«بنيامين نتنياهو»، واصفًا الدور الإسرائيلى بالقوة المتدخلة فى «السيناريوهات غير السوفييتية» - أى ضد «القومية الراديكالية» - ومن ثم «توسيع حيز الاختيارات الأمريكية»(٥٣).

ولننتقل إلى المستندات الديپلوماسية، والتى تُفهم بوضوح فى ظل الإطار الذى

قمنا ببنائه تتدريجيّا [٥٤]. فبعد حرب١٩٦٧م، قامت الدول الكبرى بإخراج قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، كإطار أساسى للتسوية الديبلوماسية، مناديًا إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة فى مقابل اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول العربية.

وبالرغم من عدم وفرة المستندات الأرشيفية بالشكل الكامل، إلا أنه ظهر ما يكفى - من خلال تسرب تاريخ الخارجية الأمريكية، وغيره - ليدعم ويرسخ فكرة أن الولايات المتحدة فهمت قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ على كونه قرارًا يطالب بالانسحاب الإسرائيلى الكامل حتى حدود ما قبل الحرب، مع بعض التعديلات البسيطة، وقد تم إعلان هذا الموقف الأمريكى، رسميّا، فى «مشروع روجرز» عام ١٩٦٩م [٥٥]. بلغة أخرى، أن التفسير الأمريكى لقرار ٢٤٢ تلخص فى الآتى: انسحاب كامل فى مقابل سلام كامل. ولكن لا الدول العربية قبلت بالسلام الكامل، ولا إسرائيل قبلت بالانسحاب الكامل، حيث ركنت إلى «مشروع ألون» فى عام ١٩٦٨م، وهو المشروع الذى خاض تعديلات عديدة عبر السنوات التالية. أما اتفاقيات أوسلو، فقد وضعت الخطوط الأساسية لنسخة معاصرة، تخللتها تغيرات طفيفة، كلما تأرجح الوضع بين حكومات «العمل» و«الليكود» بتحالف كل منها.

ولنلاحظ معًا، أن قرار ٢٤٢ يمثل رفضًا صريحًا لأى حق فلسطينى فى تقرير المصير. وهى نقطة جديرة بالاعتبار، لكونها ستساعدنا، فيما بعد، فى فهم وإدراك عملية السلام التى تُدار تحت الرعاية الأمريكية.

إلا أن المأزق، فى اجتياز هذا القرار، تبدد تمامًا فى فبراير ١٩٧١م، عندما قبل الرئيس المصرى «أنور السادات» باقتراح «جونار يارنج» (وسيط الأمم المتحدة حينذاك)، والذى قضى بالتالى: الموافقة على السلام الكامل مع إسرائيل فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود مصر-إسرائيل قبل الحرب[٥٦]. ولكن حتى هذا الاقتراح، لم يكن إلا امتدادًا واستمرارًا لسياسة الرفض المطلق، التى تأبى أن تعطى أية حقوق، من فلسطين السابقة، لطرف من الطرفين المتنازعين. فالاقتراح، فى النهاية، لم يخرج عن نطاق العلاقات الإسرائيلية- المصرية. وقد رحبت

إسرائيل رسميّا بهذا الاقتراح، واصفة إياه بعرض حقيقى للسلام. وفى مذكراته، وصفه «إسحاق رابين» «بعلامة أساسية» على طريق السلام[٥٧].

وكان رد الفعل الإسرائيلى متضمنًا فى تقرير، أعده «يوسى بيلين» من خلال مراجعته المتأنية للمستندات الحكومية الداخلية. فبعد أيام قليلة من «عرض السادات»، انعقد اجتماع رفيع المستوى، انتهى بعدم الموافقة على هذا العرض. فاقترح «أبا إيبان» موافقة مشروطة، تقضى «بانسحاب القوات الإسرائيلية من خط وقف إطلاق النار مع مصر إلى حدود آمنة ومعترف بها، يتم ترسيخها فى اتفاقية السلام»، وليست الحدود التى فرضها قرار ٢٤٢ ولا مذكرة «يارنج». أما «إسرائيل جليلى» مستشار «جولدا مائير»، فقد رفض الأمر برمته، قائلاً إن «إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧م». وقد وافق «موشيه ديان» و«إسحاق رابين» على ما قاله «جليلى»، واستطاعا بدورهما إقناع الحكومة الإسرائيلية بقبول مقولته. وفى ظل هذا الوضع، أبدت الأردن رغبتها فى التسوية، فى الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣م، من خلال «اجتماعات سرية مباشرة بين أرفع مستويات القيادة فى الأردن وإسرائيل»، ومن خلال طرق أخرى. وعلى حد زعم «بيلين»، فإن «جليلى» نفسه «لم يكن ينكر إمكانية تسوية سلمية، على أساس حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م»[٥٨].

ومن خلال تبنى صيغة «جليلى»، رفضت إسرائيل عرض السادات، مفضلة بذلك «التوسع» عن «السلام». وهاهى كلمات الجنرال (المتقاعد) «حاييم بارليف» من حزب العمل، الذى كان حاكمًا حينذاك:

أعتقد أنه بإمكاننا الحصول على تسوية سلمية، اعتمادًا على الحدود السابقة (قبل يونيو ١٩٦٧م). إذا كنت مقتنعًا بأن هذا هو الحد الأقصى الذى بإمكاننا الوصول إليه، فسأقول ساعتها: موافق. ولكنى أعتقد بأن هذا ليس هو الحد الأقصى. وإنما علينا الاستمرار فى الامتناع والتمهل، حتى نحصل على المزيد.

وأضاف «عزرا فايتسمان» أنه إذا كانت إسرائيل قد قبلت بقرار الأمم المتحدة ٢٤٢، كما فسرته الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى، لما استطاعت «التواجد حسب ما هى عليه الآن من المساحة، الروح، ونوعية الحياة»[٥٩]. وكتب

المعلق الإسرائيلى «آموس إيلون»، بعد عشر سنوات، قائلاً: إن السادات قد تسبب بالفعل فى إحداث «ورطة» للقيادة السياسية الإسرائيلية، وذلك حينما أعلن عن رغبته فى «الدخول فى اتفاقية سلمية مع إسرائيل، وفى احترام استقلاليتها وسيادتها فى إطار (حدود آمنة ومعترف بها)»[٦٠]. وكما حدث فى الحالات الأخرى، فقد تم التغلب على هذه «الورطة» برباطة الجأش، وثبات النفس. وفى بعض الأحيان، بدا اللجوء إلى العنف أكثر مناسبة، كما حدث فى أثناء احتلال لبنان، عندما سعت إسرائيل إلى القضاء على النهج الاعتدالى لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذى كان يجسد خطرًا و«كارثة حقيقية» للحكومة الإسرائيلية. فسعت إلى دفع منظمة التحرير، المتأججة بالسلاح، إلى «العودة لعهدها السابق من الإرهاب»، ومن ثم «تفويت وإبعاد خطر» المفاوضات، كما أشار المؤرخ «يهوشوا بوراث» بُعيد الاحتلال، وهو حكم يجد له تأييد على أرضيات أخرى[٦١].

لقد اختارت إسرائيل، فى عام ١٩٧١م، المواجهة العسكرية الإرهابية، ولم تختر إمكانيتها فى الاقتراب من تسوية ديبلوماسية سلمية. من الممكن أن نتجادل بشأن أهلية هذا الاختيار، ولكن فى النهاية لن نستطيع إلا القول بأن الاختيار قد تم بالفعل. وبرر «بارليف» هذا الخيار فى كلمات وجيزة: إن الاعتماد على القوة، وليس الاعتماد على الديبلوماسية، سمح لإسرائيل «الحصول على الأكثر» تحت مظلة العملية السلمية.

ومما لا شك فيه، أن عرض السادات للسلام قد وضع الولايات المتحدة فى موقف لا تحسد عليه. فبينما كان موقف مصر متمشيًا مع الموقف الرسمى الأمريكى، لم يكن الموقف الإسرائيلى متمشيًا على الإطلاق، الأمر الذى أثار جدلاً واسعًا فى داخل الإدارة الأمريكية... فإصرار الخارجية على الموقف السابق من ناحية، وتأييد «هنرى كيسنجر» (مستشار الأمن القومى الأمريكى) لما أسماه بالـ«مأزق» من ناحية أخرى: لا مفاوضات ولا ديبلوماسية، وإنما الاعتماد على القوة. وقد أعطى «كيسنجر» أسبابًا ومبررات فى مذكراته، ولكنها بدت فى غاية الغرابة وعدم التحضر، لدرجة أنه بإمكاننا تجنبها تمامًا (وهى يتم تجاهلها عامة فى الأدبيات العلمية المتخصصة)[٦٢]. ولم ينتظر «كيسنجر» طويلاً، فسرعان ما وصل إلى الخارجية الأمريكية، متمكنًا من إبعاد عدوه وغريمه اللدود «وليام روجرز».

وعلى هذا الأساس، قامت الولايات المتحدة، تباعًا، بتغيير رؤيتها وتفسيرها لقرار ٢٤٢، سامحة - من خلال ذلك - بانسحاب جزئى فقط، ذلك الانسحاب الذى يحدده كلٌ من الولايات المتحدة وإسرائيل، فقط... مما لا يثير العجب أو الاندهاش، فالقوة الأمريكية أضحت تمثل المعنى الفعّال لقرار ٢٤٢ منذ ١٩٧١م. ويعتبر هذا نقطة تحول أساسية فى ديبلوماسية الشرق الأوسط، وهى حاليًا ذات أهمية كبيرة. **فمنذ ذلك الوقت، والولايات المتحدة تسد الطريق أمام كل مبادرة ديبلوماسية معتمدة على قرار ٢٤٢، الأمر الذى عرضها هى وإسرائيل إلى عزلة ديبلوماسية كاملة.**

بل إن العزلة الأمريكية-الإسرائيلية ازدادت حدة فى منتصف السبعينيات، عندما انتقل الإجماع الدولى برمته نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. وقد اعترفت قرارات الأمم المتحدة بتلك الحقوق، وأضافتها إلى قرار ٢٤٢، ولكن فى خضم العملية الديبلوماسية، وليس فى خضم «العملية السلمية» التى تعارضها الدولة المهيمنة بشدة. وقد وصل هذا الأمر إلى مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م من خلال قرار، متضمنًا لصيغة القرار ٢٤٢، ولكن فى نفس الوقت متخليًا عن سياسة الرفض المطلق للحقوق الفلسطينية، داعيًا الآن إلى دولة فلسطينية بجانب إسرائيل. أيد العالم بأسره هذا القرار، الدول العربية الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، أوروبا، دول عدم الانحياز، والاتحاد السوفييتى، الذى كان يمثل الاتجاه العام للديبلوماسية الدولية. وتبعًا للسفير الإسرائيلى بالأمم المتحدة «حاييم هيرتزوج»، والذى عين رئيسًا فيما بعد، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تؤيد فقط هذا المخطط، بل «أعدت» له أيضًا (٦٣).

رفضت إسرائيل حضور جلسة الأمم المتحدة. بل، إنها ردت بقصف لبنان مرة أخرى، لتقتل أكثر من خمسين قرويًا فى ظل ما أسمته الضربة «الوقائية»، مما يُتوقع أن يكون انتقامًا من ديبلوماسية الأمم المتحدة. وطبعًا.. بالمعايير الغربية، لا تعد تلك الممارسات واقعة أو مدرجة تحت «وباء الإرهاب الدولى».

وأما الولايات المتحدة، فقد استخدمت حقها فى الڤيتو بشأن القرار، الأمر الذى كررته فى ١٩٨٠م. فمنذ منتصف السبعينيات، والولايات المتحدة مصرة على منع

جميع المبادرات، سواء الآتية من قبل الأمم المتحدة، أوروبا، الدول العربية، الاتحاد السوفييتى، أو منظمة التحرير الفلسطينية، مع تصاعد حدة المنع منذ بداية الثمانينيات. وبالرغم من الفيتو الأمريكى لمجلس الأمن، إلا أن الجمعية العامة بالأمم المتحدة استمرت فى إصدار تلك القرارات فى اجتماعاتها السنوية، وسط ترحيب وتأييد واسع من ناحية، ومعارضة وازدراء أمريكى-إسرائيلى من الناحية الأخرى، وهو مشهد يتكرر فى أمور كثيرة أخرى، ولا يقتصر على الحقوق الفلسطينية. وكان آخر تصويت بخصوص هذا الأمر فى ديسمبر ١٩٩٠م(١٤٤ ـ ٢)، وهو - بالمناسبة - تاريخ فى غاية الأهمية.

والحقيقة، أن ما ذكرناه عاليًا لم يرد فى صفحات التاريخ، فقد تم تجاهله عنوة من قبل وسائل الإعلام، ودور الثقافة، ودور البحث وحوارات وأعمال المثقفين والباحثين. فتصوير الولايات المتحدة على كونها رائدة لجبهة الرفض، لا يمكن استيعابه ولا امتصاصه من قبل ثقافة الفكر أو العقل. ومن ثم، تم إعادة كتابة التاريخ - وهو أمر جدير بالاعتبار والتقدير... وقد اطلعت على ذلك التاريخ المعدل المُعاد [٦٤]. فقبل ذلك، كانت الحقائق تختفى دائمًا فى ثنايا الأدبيات المهمشة المنشقة، وقلما وجدناها فى غير ذلك.

والأمر اللافت للانتباه، بل الأكثر الغرابة، أن تُمحى هذه الحقائق من مذكرات القادة الإسرائيليين-فمثلاً يقول «موشيه ديان»، المعروف بواقعيته، فى حوار سرى، فى نوفمبر ١٩٧٦م، «هناك أمل حقيقى فى أن ترغب مصر فى سلام معنا» فى يوم من الأيام، كما يمكن لدول عربية أخرى أن تتولد لديها نفس الرغبة. وتلك الردود يمكن أن تكون أمارة أو علامة عن «الورطة» التى وصفها «إيلون»، فى أثناء حديثه عن مخاطر التسوية الدبلوماسية، التى كانت سوف تهدد «الحكم الدائم» على الأراضى، الذى كان يتوقعه «ديان» فى أثناء خدمته كوزير للدفاع بحكومة العمل، قبل ١٩٦٣م[٦٥]. وبعد رفض عرضه فى١٩٧١م، قام السادات بعدة محاولات لجذب انتباه واشنطن. فمن بين مبادراته، قيامه بطرد الخبراء الروس، ومن ثم «التخلى عن نية مصر فى تدمير الواقع الصهيونى»، كما قال «ديان» فى نفس الحوار[٦٦].

بل إن السادات قد هدد بالحرب، إذا استمرت كلٌ من الولايات المتحدة وإسرائيل فى رفض التسوية السلمية. ولهذا، كان الديبلوماسيون الأمريكيون بمنطقة الشرق الأوسط، ورجال الأعمال، وغيرهم، يضغطون دائمًا على «كيسنجر» لأخذ هذه التهديدات بجدية، وعدم الاستهانة بها، إلا أنه لم يبال بها، وأصر على إلقائها وراء ظهره، لقناعته بالافتراضات القائمة والغالبة حول هيمنة الجيش الإسرائيلى: ومنها مثلاً أن الجيش الإسرائيلى يقف على قدم المساواة مع بريطانيا وفرنسا، وأنه بإمكانه على الفور احتلال المنطقة من الخرطوم إلى بغداد إلى الجزائر، إذا استلزم الأمر (الجنرال آرييل شارون)، وأنه «سيضع وجوه العرب فى الوحل» إذا نسوا تلك الحقيقة (الراديو الإسرائيلى)، وهى أن «الحرب ليست لعبة العرب» (٦٧).

وجاءت حرب ١٩٧٣م، لتبدد كل هذه الافتراضات العنصرية. فقد أيقن «كيسنجر» أن مصر ليست بالدولة التى يمكن تجاهلها بهذه البساطة. وكان الخيار المفضل، بعد الحرب مباشرة، هو إخراج مصر من الصراع، وهى سياسة بلغت ذروتها فى اتفاقيات كامب ديڤيد لعامى ١٩٧٨ و١٩٧٩م، الأمر الذى ترك لإسرائيل مطلق الحرية فى ضم الأراضى المحتلة، وفى الهجوم على لبنان، وهو ما كانت تشرع فى عمله، قبل خروج مصر من الصورة. وكان هذا واضحًا ساعتها، مثل ما هو واضح الآن على المستوى العام، فالمحلل الاستراتيچى الإسرائيلى «آفنير يانيف»، مثلاً، يرى أن تأثير «الارتداد المصرى» كان بهدف «إطلاق حرية» إسرائيل «لكى تدعم عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير فى لبنان، وفى نفس الوقت دعم جهود التسوية على الضفة الغربية»(٦٨). وفى الواقع، كما يوضح «إيبان»، فإن العمليات العسكرية، منذ أوائل السبعينيات، كانت معتمدة على استهداف المدنيين اللبنانيين على الدوام، على اعتبار أن «يقوم السكان (اللبنانيون) الواقعون تحت تأثير تلك العمليات، بممارسة الضغوط فى سبيل وقف العداءات» ومن ثم، قبولهم للترتيبات الإسرائيلية للمنطقة. وكان دفاع «إيبان» عن الإرهاب الدولى رد فعل للرواية التى قدمها رئيس الوزراء «مناحم بيجين» حول العمليات الوحشية التى تمت فى لبنان تحت مظلة حكومة العمل، فهى عمليات، كما يقول «إيبان»، تماثل انتهاكات «أنظمة لا يقبل الأستاذ بيجين ولا أنا ذكر اسمها»(٦٩).

أما مبادرات السادات لعام ١٩٧٧م، فقد تلقت ترحيبًا، أدى فى النهاية إلى تحويله بطلاً من أبطال التاريخ، و«رجل سلام». . . هذا بالرغم من أن مبادراته لاقت تأييداً أقل، من جانب إسرائيل، عن عرضه السابق فى١٩٧١م، أو «علامة الطريق الشهيرة» التى تناساها الجميع. فبخلاف عرضه فى١٩٧١م، طالب السادات فى مبادرات ١٩٧٧م بحقوق فلسطينية، متماشيًا مع الإجماع الدولى الذى بدأ يراجع نفسه بشأن القضية الفلسطينية. وكان السبب الحقيقى وراء اختلاف ردود أفعاله هو: حرب ١٩٧٣م.

وعلى نهاية الثمانينيات، صار التشدد الأمريكى-الإسرائيلى محل نقد وتهكم وسخرية. فجاءت الانتفاضة، مهددة السيطرة الإسرائيلية على الأراضى، وأضحت واشنطن، فى نهاية عام ١٩٨٨م، موضع سخرية العالم، نتيجة لجهودها المضنية والمتصاعدة فى عدم سماع أى مبادرات ديبلوماسية، سواء من منظمة التحرير الفلسطينية أو من غيرها، الأمر الذى أوصل وزير الخارجية «چورچ شولتز» إلى إعلان استسلامه، على شهر ديسمبر. وهنا قامت واشنطن بالإعلان - بلهجة كلها غيظ وتذمر - عن «الانتصار» الذى حققته منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تراجعت أخيراً عن موقفها الثابت، الذى كانت تصر عليه دومًا، واستسلمت للأمر الواقع، وتفوهت «بالكلمات السحرية» التى عبّرت عن هذا التراجع. وطبعًا، واشنطن لم تكن تستطيع تجاهل هذا التغير أكثر من ذلك. ومن ضمن مذكرات «شولتز»، وصفه استسلام عرفات بشكل مذرى ومهين، ينطبق على «الأناس غير المهمين»، فيقول: إن عرفات يمكنه أن يتهته بنصف الكلمة فى مكان، ثم يتهته بالنصف الثانى فى مكان آخر، ولكنه لا يستطيع أبداً أن يقول الكلمة كلها فى مكان واحد(٧٠).

وأعلنت واشنطن، فيما بعد، أنها ستكافئ منظمة التحرير الفلسطينية، على سلوكها الرائع المفاجئ، من خلال السماح لها بالدخول فى «حوار» مع الولايات المتحدة، كتكتيك مؤجل. وبالفعل، تم تسريب ونشر پروتوكولات أول لقاء فى مصر وإسرائيل، فى وسط تهليل كبير، حول نقطة «تبنى الممثل الأمريكى للمواقف الإسرائيلية». إلا أن السفير الأمريكى «روبرت پليترو» أقر بشرطين أساسيين، من أجل دفع هذا الحوار إلى الأمام، والحفاظ عليه: أولاً، على منظمة التحرير التخلى

عن فكرة المؤتمر الدولى، وثانيًا، أن توقف «التمردات» فى الأراضى المحتلة (الانتفاضة)، «التى نراها كممارسات إرهابية ضد إسرائيل»[٧١]. باختصار، على منظمة التحرير إرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة، لكى تتمكن إسرائيل من مزاولة توسعاتها وقمعها فى الأراضى، تحت مظلة الولايات المتحدة.

وكان إلزام منظمة التحرير بالامتناع عن المؤتمرات الدولية، منطلقًا ونابعًا من عدم رغبة العالم فى تبنى الرفض الأمريكى فى ذلك الوقت. وكما كان «هنرى كيسنجر» يوضح، فقد خططت مساعيه الديبلوماسية «على أساس ضمان عدم تطفل الأوروبيين واليابانيين فى الديبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط» (وكذلك «عزل الفلسطينيين»، و«كسر جبهة العرب الموحدة»، ليتسنى لإسرائيل «التعامل باستقلالية مع كل من جيرانها»)[٧٢].

وبخصوص الشرط الثانى، الذى طرحه «بليترو»، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا فى عام ١٩٨٧م، ينكر «الإرهاب حيثما كان، وأيًا من ارتكبه»، وهو القرار الذى لم تقبله الولايات المتحدة ولا إسرائيل. وهو ينص على التالى:

لا يوجد فى هذا القرار ما يستطيع التمييز أو التحايل، بأى شكل ما، ضد حق تقرير المصير، الحرية والاستقلال، كما هو مأخوذ عن ميثاق الأمم المتحدة، لأناس حرموا بالقوة من ذلك الحق. . . ، خاصة أولئك الناس القابعين تحت أنظمة احتلالية وعنصرية، واحتلال أجنبى، أو أصناف أخرى من الهيمنة، ولا . . حق هؤلاء الناس فى الكفاح للوصول إلى هذه الغاية، والسعى للحصول على التأييد [تماشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ أخرى فى القانون الدولى].

وبجانب رفض الولايات المتحدة وإسرائيل لهذه الحقوق، فكانت هناك أيضًا جنوب أفريقيا، الدولة الحليفة لهما. ومن ثم، مضى القرار(١٥٣ - ٢) بمعارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتناع هوندوراس وحدها عن التصويت. وبالرغم من ذلك، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو، واعترضت على القرار (لم تسجل الحادثة، كالمعتاد، وتم حظرها فى كتب التاريخ). ولأسباب مشابهة، رفضت الولايات المتحدة إعلان مؤتمر ڤيينا عن حقوق الإنسان فى عام ١٩٩٣م، وهو «أن أى احتلال خارجى يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان»، والذى لم يسجل

بالمثل[٧٣]. وعلى أساس هذه الافتراضات، تصير الإضرابات فى الأراضى المحتلة «أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل».

وفى فبراير ١٩٨٩م، عقد «إسحاق رابين» لقاءً مع قادة «السلام الآن»، حيث عبّر عن رضائه عن الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية، واصفًا إياه «بمناقشات منخفضة المستوى» تجنبت الحديث عن أية أمور جادة، والتى ضمنت لإسرائيل «عامًا على الأقل» لحل مشاكلها بالقوة. «إن ساكنى الأراضى قابعون تحت ضغوط قاسية، سواء عسكرية أو اقتصادية»، كما أوضح رابين، و«فى النهاية، ستقصم ظهورهم»، وسيقبلون الشروط الإسرائيلية[٧٤].

وقد خرجت هذه الشروط على الملأ فى مخطط مايو ١٩٨٩م لحكومة الائتلاف بيريز-شامير، التى تعهدت بألا يكون هناك «دولة فلسطينية إضافية» (اعتبار الأردن «دولة فلسطينية») وأنه لن «يكون هناك أى تغيير للوضع فى الضفة الغربية وغزة غير ما هو منصوص عليه فى المخطط الرئيسى للحكومة (الإسرائيلية). إضافة إلى ذلك، لن تعقد إسرائيل أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من سماحها «لانتخابات حرة»، تدار تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلى، فى ظل غياب معظم القادة الفلسطينيين، إما طردًا أو حبسًا بدون تهمة موجهة إليهم[٧٥].

وقد أثنت الحمائم الأمريكية («آرون ديفيد ميلر» بالخارجية الأمريكية، و«هيلينا كوبان» المعلقة حول شئون الشرق الأوسط) على هذا الاقتراح، واصفة إياه بأنه يعطى «وعودًا عظيمة» مركزين فقط على نقطة «الانتخابات الحرة» التى سوف تسمح بها إسرائيل. وفى ديسمبر ١٩٨٩م، تبنى مخطط «چيمس بيكر» بالخارجية الأمريكية، رسميًا، مخطط بيريز-شامير، عارضًا على الفلسطينيين حوارًا بمقاييس معينة. ومرة أخرى، لا تبلغ الوقائع المهمة الجمهور الأمريكى، اللهم إلا الوقائع الهامشية.

إلا أنه ظلت هناك مشكلة، بالنسبة لحكومة بوش الأب وحكومة العمل-الليكود، متمثلة فى كيفية تطبيقهما الشكل المتطرف للرفض، كما كانت الحكومات السابقة تفعل من قبل. ولكن تلك المشكلة سرعان ما انتهت، بعد شهور قليلة، فى

أغسطس ١٩٩٠م، عندما احتل صدام حسين الكويت، مسيئًا فهم قوانين النظام العالمى، كأى ديكتاتور منعزل عن العالم.

وحتى يوم الاحتلال، استمر كلٌّ من بوش ومارجريت تاتشر فى إرسال المعونات إلى صدام، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أوضحت لصدام أن واشنطن لن تمانع فى تصحيحه للحدود المتنازع عليها مع الكويت، وكذلك لن تمانع فى إغرائه لدول نفطية أخرى برفع الأسعار. والظاهر، أن صدام فسّر هذا على كونه سماحًا له باحتلال الكويت. وربما يعدنا هذا إلى المبادئ، التى تم إعلانها فى ١٩٥٨م.

لقد تخوفت إدارة بوش من انسحاب سريع لصدام، تاركًا وراءه نظامًا من العرائس المتحركة، مكررًا ما فعلته الولايات المتحدة فى پنما. بالطبع، التوازى التاريخى ليس منضبطًا كما نظن. فعدد الضحايا المدنيين فى پنما كان أكبر بكثير من الكويت فى تلك المرحلة، بالإضافة إلى اختلافات أخرى بين الحالتين. وقد حذر رئيس أركان الجيش «كولين پاول» - فى جلسات داخلية - من «تمكن العراق من الانسحاب فى خلال الأيام القادمة»، تاركًا وراءه «حكومة العرائس المتحركة»، الأمر الذى «سيسعد كل مواطن فى العالم العربى»[٧٦]. أما اللاتينيون الأمريكيون، فهم - على العكس - لم تسعدهم البتة الممارسات الأمريكية (المتشابهة) فى پنما. إلا أن الفارق الجوهرى بين الحالتين، يتمثل فى قدرة الولايات المتحدة، فى حالة پنما، على نقض قرارات مجلس الأمن من خلال الڤيتو، ومن ثم إبطال أية معارضات أخرى لاحتلال هذه الدولة، بينما تمثلت قدرتها، فى حالة العراق، على شحذ التأييد الدولى للتأكيد بأن مبادرات الانسحاب العراقى غير جادة، ومن ثم فينبغى الرد على هذا الأمر «بعنف وشراسة»[٧٧].

وفى الوقت الذى كانت فيه القنابل تتساقط على بغداد، وفى الوقت الذى كان فيه الفلاحون العراقيون المجندون يختفون فى وسط الرمال، أعلن چورچ بوش (الأب) المبدأ الأساسى للنظام العالمى الجديد، متمثلاً فى كلمات: «ما نقوله هو ما سيكون»[٧٨]. وفعلاً كان. فبعد انتهاء الحرب مباشرة، اندلعت ثورة عارمة فى مناطق الشيعة بجنوبى العراق، مستهدفة قلب نظام صدام، والذى رد عليها

بضربات موجعة. وغضت الولايات المتحدة طرفها عما يحدث، رافضة حتى وصول ألوية الجيش المتمردة إلى الأسلحة العراقية، التى تم الاستيلاء عليها، مانعة إياهم من حماية الشيعة المدنيين من بطش صدام. وكان الدافع الرسمى - كما حدده «توماس فريدمان» مدير المراسلين الديبلوماسيين لجريدة «نيويورك تايمز» - يتمثل فى أن «أحسن ما يكون» بالنسبة لواشنطن «هو مجلس سياسى عراقى ذو قبضة حديدية بدون صدام حسين»، أى عودة للزمن الجميل، عندما كان صدام حسين «يمسك العراق بقبضته الحديدية، الأمر الذى كان يرضى حلفاء أمريكا، السعودية وتركيا» - وبالطبع راعيهم الدولى المهيمن[٧٩]. وبما أنه لا توجد نسخة ثانية لصدام، فلا مفر من الخيار الثانى، وهو ثانى أفضل خيار: أن يقبض وحش بغداد نفسه بيده الحديدية على المجلس السياسى العراقى. وقد وصف «ديفيد هاويل» - رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانى - السياسة الأمريكية-البريطانية على أنها تقول لصدام حسين: «الحال مستتب الآن، يمكنك القيام بأية أعمال وحشية تريدها»[٨٠].

وقد أكدت الجهات الرسمية الأمريكية بأن إدارة بوش ستستمر فى رفضها للتحدث مع العراقيين الديموقراطيين، وكذلك فى رفضها لإثارة أية أسئلة حول قضية الديموقراطية فى الكويت. فهذا - كما تشير الجهات الرسمية - يعتبر تطفلاً وتدخلاً فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. ومن ثم، فلا يصح التحدث عن الديموقراطية، لا فى العراق ولا فى الكويت. أكثر ما كان يلزم العراق هو «الاستقرار»، الأمر الذى تطلب توفير التأييد اللازم لصدام حسين فى أثناء قمعه لثورات الجنوب، والذى تم تحت أعين «ستورمين نورمان شفارتس كوبف»، وفى أثناء قمعه لثورات الأكراد. وفى الحالة الأخيرة بالذات، قام الجمهور الأمريكى برد فعل غير متوقع، أجبر على أثره واشنطن على الحد من عمليات صدام حسين الوحشية، بالرغم من تلقيه دعمًا شفويًا من جانب تركيا، المعروفة بأساليبها القمعية الشديدة تجاه سكانها الأكراد، وبالرغم من تلقيه دعمًا من جانب إسرائيل، حيث حذرت شخصيات عسكرية وسياسية (من ضمنها رئيس الأركان المتقاعد) من إمكانية إيجاد الأكراد لأرض مشتركة فيما بين دمشق وطهران، مما يستدعى، من وجهة النظر الإسرائيلية، السماح للسفاح بالقيام بواجبه فى تلك المنطقة[٨١].

إن نتائج حرب الخليج منحت الولايات المتحدة الحاجة والفرصة لتنفيذ «برنامجها الرفضى ـ rejectionist program». فأما الحاجة، فانطلقت من الصورة التى هيمنت على منطقة الخليج بعد الحرب: عودة وحش بغداد إلى الحكم ثانية، وهذه المرة بتأييد ضمنى من قبل الولايات المتحدة، وليس بتأييد علنى كما كان الوضع من قبل، ضرب الثورات والاحتجاجات بعنف، ضمان حماية «الواجهة العربية» من أية ضغوطات ديموقراطية، بدء إصدار تقارير غربية موثوق فيها (سواء تقارير طبية أو تابعة لجمعيات حقوق الإنسان) عن آلاف الأطفال العراقيين الذين يموتون كمدًا؛ بسبب العقوبات المفروضة، التى كانت موجهة أساسًا للقضاء على الشعب المدنى، وليس على صدام حسين. لم يكن ذلك مشهدًا، ليُترك فى الذاكرة الشعبية.. بل كان لا بد من تفعيله.. باختصار، كان لا بد من إيجاد انتصار عاجل.

وأما الفرصة، فقد انطلقت من الواقع الجديد، الذى فرضته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج، واقع «النظام العالمى الجديد» - «ما نقوله يكون» - الذى صار الآن مقبولاً من الجميع، على الأقل فى منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن أمام أوروبا، التى عادت خطوة إلى الخلف، إلا تسهيل «برامج الرفض» الأمريكية، كما فعلت النرويج فى عام ١٩٩٣م. والاتحاد السوفييتى لم يعد له دور، وكذلك العالم الثالث، الذى سقط فى أتون الفرقة والشرذمة، خاصة بعد الكارثة الاقتصادية التى أحلت به فى الثمانينيات. **ومن هنا، صار الطريق مفتوحًا أمام الولايات المتحدة، لتحقق على الأقل مبدأين أساسيين، كانت تختزنهما وتدعمهما فى صمت لمدة عشرين عامًا: ١ ـ لا للمؤتمرات الدولية، ٢ ـ لا لحق تقرير المصير للفلسطينيين.**

وهذا بالضبط ما تحدثت عنه مفاوضات مدريد، التى بدأت فى خريف ١٩٩١م، وسط تصفيق وتهليل كبيرين. لقد مضت المفاوضات، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل متواصلة، فى دأب وإصرار، على التوسع فى الأراضى، فى ظل المباركة الأمريكية، هذا بالرغم من استمرار واشنطن فى تفضيل حزب العمل الإسرائيلى، الذى يتميز بإدراك أوسع للأمور عن غريمه الليكود، مما يجعله أكثر قدرة على عرض ممارساته بدون استدعاء إنكار الآخرين. ولعل هذا يعتبر الفارق الوحيد بينهما، أما ما دون ذلك، فالفوارق ليست جوهرية البتة. ولم يفت وقت طويل،

حتى وصل كلينتون إلى البيت الأبيض، والذى فاجأنا بتأييده لسياسات إسرائيلية أكثر تشددًا وتطرفًا . ثم ظهرت تحديات متصاعدة من قبل الفلسطينيين أنفسهم تجاه عرفات، كما ذكرت تقارير إسرائيلية فى صيف ١٩٩٣م.

وفى سبتمبر ١٩٩٣م، تم توقيع «إعلان المبادئ» فى واشنطن. فتضمنت المبادئ الأساسية للبرامج «الرفضية» الأمريكية الإسرائيلية. **أولاً**: اعتمد «الوضع الدائم» فقط، على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، الذى لا يمنح شيئًا للفلسطينيين (وقد قامت الولايات المتحدة بمنع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بقرار ٢٤٢ منذ منتصف السبعينيات، لكونها تعترف بحقوق الفلسطينيين). **ثانيًا**: ، تم وضع قرار ٢٤٢ فى إطار أحادى فرضته الولايات المتحدة منذ ١٩٧١م (وهو إطار يقول بأن يكون الانسحاب جزئيًا)، وهو الذى تم تضمينه فى مشروع شامير-بيكر لعام ١٩٨٩م. ولعله من المفترض، أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بتعديل هذا المشروع، ولو حتى من الناحية البلاغية. . على الأقل. وسيكون من المنطقى لهما، أن يستخدما لفظ «الدولة» للإشارة إلى الكانتونات، التى سيتركونها للإدارة الفلسطينية المحلية، مثلما فعلت جنوب أفريقيا، حينما أنشأت «أوطانًا» فى أوائل الستينيات-فكان برنامجًا استحق وصفه بـ «عملية السلام» كما يستحق البرنامج الحالى، ولكنه لم يحظ أبدًا بذلك الوضع.

وسواء قررت الولايات المتحدة وإسرائيل تسمية الكانتونات بالـ« دولة» أو بأى شىء آخر - ربما «الفراخ المحمرة»، كما اقترح «ديفيد بار-إلان» يومًا - فإن النتائج فى النهاية لن تختلف كثيرًا عن نموذج «البانتوستان»[٨٢]. فأى مراقب للوضع فى الأراضى المحتلة، والذى أوجده كلٌ من رابين-بيريز-نتنياهو ومن سبقوهم (وخلفاؤهم)، سيلاحظ على الفور مدى القرب بين هذا المشهد، والمشهد الأفريقى:

إن احتفاظ جنوب أفريقيا بقوتها المهيمنة فى داخل «البانتوستان» من خلال موظفيها، ومن خلال سيطرتها الاقتصادية الواضحة، وتنسيقاتها الأمنية، جعل من مبادرة الانتخابات أضحوكة ومهزلة. هذا بالإضافة إلى طاقم الدولة البيروقراطى المتوسع، الذى كان يوفر الوظائف لطبقة جديدة من الأفارقة المتعلمين لتوطيد

علاقاتهم مع الدولة، فى شكل جديد، وكذلك كان يوفر وظائف لمجموعة صغيرة من الأفارقة، يفتح الأبواب أمامها للقروض والتأثير السياسى. وعلى هامش «البانتوستان»، كانت الدولة تخطط لإنشاء مراكز صناعية تنموية، كوسيلة لتحرير رأس المال من بعض القيود التى تفرض على التوسع الصناعى، وأيضًا كوسيلة لاستغلال العمالة الرخيصة الموجودة بـ «البانتوستان». إن التنمية الاقتصادية فى داخل «البانتوستان» لم تتمحور حول النشاط التطبيقى، بقدر ما تمحورت حول الكتيبات الإعلامية، إلا أن بعض موظفى الدولة أدركوا، من وجهات نظرهم، مدى احتياج تلك «الأوطان» إلى إعادة تأسيس وإحياء، لمنع اقتصادها من تدهور متتالى (٨٣).

وحتى هذه اللحظة، لم يدرك ولم يعترف موظفو الدولة الإسرائيلية بحاجة الكانتونات إلى ما يحفظ اقتصادها من السقوط، ومن التدهور المتتالى، إلا أنهم لن يفلتوا، سواء كان آجلاً أو عاجلاً، من مطالب رجال الصناعة الإسرائيليين، التى ستتمثل فى «التحول من الاحتلال إلى الاحتلال الجديد» فى داخل الأراضى، بتضافر مع «ممثلى البورجوازية الفلسطينية»، ومن ثم خلق «وضع مشابه للعلاقات بين فرنسا وكثير من مستعمراتها القديمة فى أفريقيا - أو بين الولايات المتحدة والمكسيك، أو بين المستثمرين الغربيين والعالم الثالث، أو بين المستثمرين الغربيين وشرق أوروبا، أو بين رأس المال الدولى وجنوب شرق الصين، إلخ (٨٤).

وكما هو الحال فى الولايات المتحدة، فإن خطر نقل الصناعة الإسرائيلية عبر الحدود يمكن أن يستخدم، وبفعالية، فى قمع الاتحادات، تخفيض الرواتب، تزويد الفجوة وعدم المساواة، والتقليل من هاجس الديموقراطية. وكما أوضح بعض موظفى «الهيستادروت»: «إذا فكر أى اتحاد فى الإضراب، فبإمكان رجال الصناعة غلق مصانعهم، وإنشاء مصانع جديدة فى غزة». وهو السيناريو الذى كان مفضلاً لدى «إسحاق رابين» خاصة، حيث كان «لا يخفى أبدًا عداوته تجاه الهيستادروت، وكذلك لا يخفى توجهاته نحو السوق الحرة» - «السوق الحرة» ذات الطابع الأمريكى (٨٥). وفى «أوفاكيم»، قامت بالفعل مجموعة من المنتجين بوقف صناعاتهم، ونقل مقرها عبر الحدود (الفاصلة بين إسرائيل والأراضى

المحتلة)، للاستمتاع بحظ أوفر من خلال العمالة الرخيصة، وهو يمثل نموذجًا جيدًا لوعود «بيريز» حول «النظام الجديد» فى الشرق الأوسط.

لقد أسهمت السياسات الإسرائيلية فى تدهور بل فى سقوط الاقتصاد الفلسطينى. فلم يسمح للأراضى المحتلة (أراضى ٦٧) بتنمية اقتصادها تحت الحكم الإسرائيلى، وهى الآن تأخذ خطوات سريعة إلى الوراء، بالرغم من تمكن الفلسطينيين «ذوى الصلة بالنظام» و « ذوى الصلة بالقروض والنفوذ السياسى» بإثراء أنفسهم عبر سرقة المعونات الخارجية بالتعاون مع إسرائيل. وعلى نفس المنوال، نرى الولايات المتحدة وهى تغمز للحكومة الإسرائيلية الفاسدة، التى تحول بلايين الدولارات من الضمانات والقروض الأمريكية - والتى كان من المفترض أن تذهب إلى المهاجرين اليهود - إلى النظام البنكى الإسرائيلى (الذى آل إلى الحكومة بعد فضيحة البنوك فى١٩٨٣م)، حيث توفر له «سيولة أكبر لمنح القروض إلى الشركات الكبيرة، والصغيرة، والأفراد»، ومن ثم تمكين الإسرائيليين من «الحصول على سيارات، رحلات وسفريات خارجية، أو المضاربة فى البورصة»، فى دولة ذات ثراء اصطناعى، والتى تدخل حاليًا فى تنافس محموم مع الدولة التى تمولها، للوصول إلى القيادة غير العادلة فى العالم الصناعى.

باختصار. أن الفساد المتفشى فى الدول العميلة لا يعتبر مشكلة كبيرة، كما هو الحال فى الدولة الكبرى الممولة، ما دام «الناس ذوو الأهمية» يأخذون نصيبهم(٨٦).

تبعًا لتقارير بنك النقد الدولى لعام ١٩٩٦م، ومنذ أن بدأت عملية أوسلو، وصلت نسبة البطالة فى الأراضى (المحتلة)، إلى حوالى الضعف، كما انخفض راتب الفرد بنسبة ٢٠ ٪، بينما تدهور حجم الاستثمارات إلى النصف. ومما زاد الأمر سوءًا، هو تعنت الإدارة الإسرائيلية، خاصة تحت حكم حزب العمل، فى منع الصادرات الفلسطينية من ناحية، بينما جعل السوق الفلسطينى أسيرًا للواردات الإسرائيلية باهظة الثمن، والتى تزداد غلاءً من خلال احتكارات السلطة الفلسطينية. وقد أقرت تقارير البنك الدولى: تصاعد إجمالى الصادرات الإسرائيلية بنسبة النصف تقريبًا، «ووصلت تقريبًا إلى الضعف فى الأسواق الآسيوية التى فُتحت على مصراعيها؛ بسبب بدء عملية السلام، بينما تصاعد الاستثمار الخارجى فى إسرائيل على نحو ستة أضعاف»(٨٧). أما فى الأراضى

(المحتلة)، فقد قدرت وكالات الأمم المتحدة انخفاض إجمالى الدخل القومى للفرد، منذ أوسلو ١، بنسبة ٤٠٪، الأمر الذى ضاعف من «عملية تأخر التنمية فى الأراضى التى بدأت فى عام ١٩٦٧م»[٨٨]. بل إن بعض المراقبين الآخرين، ذوى الدراية والخبرة، ما زالوا يرون أن نسبة التدهور كانت أعلى من ٤٠٪.

باختصار، أن عملية السلام تتبع قانونًا ذا عمومية واضحة: فهو يخدم أطماع مهندسيه بمنتهى اللطف، بينما يعتبر مصالح الغير «عارضة، وليست غاية». أما بالنسبة «للناس غير المهمين»، فقد منحت عملية السلام الولايات المتحدة وإسرائيل آليات جديدة لاتباع نصيحة «موشيه ديان» - أحد زعماء حزب العمل، الذى يعتبر أكثر تفاعلاً مع المشكلة الفلسطينية - فى الأيام الأولى للاحتلال، والتى نصت على الآتى: يجب على إسرائيل إخبار اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى أنه «ليس لدينا حل، فعليكم أن تظلوا تعيشون عيشة الكلاب، وكل من يأمل فى الرحيل فليرحل، وسنرى إلى أين ستقودنا هذه العملية». وهذا الاقتراح تمت إعادته فى ثوب جديد بعد ذلك، على لسان «حاييم هيرتسوج» فى عام ١٩٧٢م: «أنا لا أنكر على الفلسطينيين مكانًا لهم، أو موقفًا يبدونه على أى أمر.. ولكنى، من المؤكد، لست على استعداد أبدًا لقبولهم كشركاء، على أية حال، فى أرض قد كرست فى أيدى شعبنا لآلاف السنين. فإنه بالنسبة ليهود هذا البلد، لا يمكن أن يكون هناك أى شريك»[٨٩]. والحق يقال: إن مفاهيم حمائم حزب العمل، وكذلك مفاهيم مموليهم الأمريكيين، لم تتغير بطريقة جوهرية، اللهم إلا تغير الشكليات الخارجية.

وفى ذروة السياسة الإسرائيلية الرافضة، فى منتصف عام١٩٨٨م، دعا رابين إلى تسوية، تترك لإسرائيل السيطرة على ٤٠٪ من الضفة الغربية وغزة، وهى نسخة مجددة لمخطط «ألون». وفى اتفاقية أوسلو ٢، وافق على قبول ضعف هذه النسبة، على أن إسرائيل لن يكون لديها مانع، على الإطلاق، إذا ما نقلت أكثر الأراضى فقرًا إلى الإدارة المحلية الفلسطينية، بينما تحفظ سيطرتها على المناطق ذات الثروات الحيوية... وهو الأمر الذى يقترب كثيرًا من تصورات رابين١٩٩٨م.

وبعد أوسلو ٢، أعلم بيريز مجموعة من السفراء فى القدس أن «هذا الحل الذى يفكر فيه كل إنسان، والذى تتمنونه أنتم، لن يتحقق أبدًا». وقد استمر،

وبإصرار، فى تأكيد تلك الرؤية، خاصة فى ظل التمويل والتأييد الأمريكى- فعلى سبيل المثال، ما أعلنه وزير الإسكان، «بنيامين (« فؤاد») بن-إليعازر» ، فى فبراير ١٩٩٦م، عن بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية لليهود فقط فى منطقة جنوب شرق القدس، التى تطلق عليها إسرائيل «حار حوما» ، على أن يبدأ هذا المشروع فى خلال عام. وحاول عشرات الفلسطينيين، قبيل انتخاب «نتنياهو» بأيام قليلة، الوقوف فى طريق البلدوزرات التى أعدها «بيريز» لتنفيذ المهمة. ولم يكتف «بن-إليعازر» بهذا المشروع، بل أعلن عن خطط إنشائية أخرى، فى شرق القدس (مخطط إى-١)، والتى تعتبر أكثر أهمية من سابقتها. وجميع هذه التطورات من شأنها أن تؤدى فى النهاية إلى شق الضفة الغربية إلى جزئين، مع إدراج «معالى أدوميم» فى «القدس الكبرى» ، تبعًا للبرامج التى أعلنت من قبل إدارات رابين-بيريز بعد اتفاقيات أوسلو، والتى تم بعد ذلك تطبيقها على يد نتنياهو، الخليفة الليكودى. وبينما كانت الأنظار متجهة صوب منشآت «حار حوما» (جبل أبو غنيم)، والتى تم إرجاعها بالخطأ إلى مبادرات الليكود، إلا أن وزير الدفاع «إسحاق موردخاى» أعلن أن «مخطط إى-١» التابع لحزب العمل، هو الذى سيتم تنفيذه، مع مبان سكنية، ومد طرق جديدة. وقد رحب عضو الكنيست «ميخائيل كلاينر» وهو رئيس «جبهة توسيع أرض إسرائيل» ، بإعلان «موردخاى» ، معتبرًا هذا المخطط، والذى كان يمثل «مبادرة وزير الإسكان السابق بنيامين بن-إليعازر تحت إشراف إسحاق رابين»، هو «الأهم» من بين كل مطالب الجبهة، بل هو أكثر أهمية من «حار حوما».

وقد أوضح بن- إليعازر أن «فؤاد فعل كل ما فى وسعه ليوفر حماية كاملة لرئيس الوزراء»، مستخدمًا تلك الكلمات مثل «التنمية الطبيعية» بدلاً من «المستوطنات الجديدة» ، فى أثناء قيامه بتنفيذ سياسات حزب العمل الهادفة إلى توسيع «القدس الكبرى» ، متضمنة «معالى أديموم» ، «جيفات زعيف» ، و« بيتار» كمرحلة أولى فى عملية بناء المستوطنات حول القدس، والتى ستلحقها «سلسلة أخرى من المستوطنات» كمرحلة ثانية. وتبعًا لـ«يوسى بيلين» ، أحد الحمائم فى حزب العمل، فإن حكومة رابين «زادت عدد المستوطنات بنسبة ٥٠٪» فى «جوديا وسماريا» (الضفة الغربية) بعد أوسلو، ولكننا «فعلنا ذلك بهدوء وحكمة»، بينما

أنت، نتنياهو، «تعلن عن أغراضك كل صباح، مذيعًا الرعب وسط الفلسطينيين، ومحولاً موضوع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل - وهو أمر يتفق عليه جميع الإسرائيليين - إلى موضوع ذى جدال وسجال عالمى»[٩٠]. ولعل هذه العبارة تعتبر صحيحة جزئيًا؛ لأن هذه «الحكمة» تطاولت وامتدت إلى ما وراء القدس.

إن اختلاف الطريقة يرجع غالبًا إلى جمهور الناخبين لدى الحزبين. فحزب العمل، وهو حزب العلماء المتخصصين المثقفين والنخبة الغربية، أكثر تأقلمًا مع المعايير الغربية، وأكثر إدراكًا بضرورة توفير وسيلة للممولين «بألا يروا» ما يفعلون. أما طريقة «الليكود» الوقحة الفجة، للوصول إلى نفس النتائج، فهى تسبب حرجًا لدعاة حقوق الإنسان الغربيين، وتؤدى بعض الوقت إلى الصراع والشوشرة.

إن برنامج العمل/ الليكود، لتدشين تسوية على طريقة «البانتوستان»، لا يمكن اتهامه باختراقه لعملية السلام. فأوسلو ١ لا تذكر شيئًا عن ذلك، بصرف النظر عن الاشتراطات حول «الوضع الدائم» التى ذكرناها سالفًا، والتى تدشن المبادئ الأساسية لمخطط بيريز-شامير-بيكر، وسياسة الرفض الأمريكية الإسرائيلية، على المدى البعيد. أما أوسلو ٢، فهى - على النقيض - تتحدث عن قضايا رئيسية كثيرة بمنتهى الصراحة والوضوح. وقد راجعت التفاصيل، ولكنى لن أعيدها فى هذا الموضع[٩١].

باختصار، أن أوسلو ٢ تضمن لإسرائيل سيطرة دائمة على أغلب مصادر المياه، وتفرض - عنوة - ظروفًا غير إنسانية على الفلسطينيين، بما يتضمن الشرطة الفلسطينية التى تتجول فى «الطرق الفلسطينية». كل هذه الأمور الشنيعة والبغيضة خُصصت للفلسطينيين، لتجعل حياتهم أسوأ ما يكون. . هذا فى الوقت الذى يذهب فيه الإسرائيليون والسائحون إلى مقاصدهم، عبر الطرق العامة الحديثة، التى تقيهم وتحررهم من رؤية السكان العرب، وهم يحيون شظف العيش، بعيدًا عن أسرهم، وأماكن عملهم، ومؤسساتهم. أما بالنسبة إلى الأرض، فإن الاتفاقية تسمح لإسرائيل أن تفعل ما تشاء. بل إن اتفاقية أوسلو ٢ توجب على الفلسطينيين «احترام الحقوق الشرعية للإسرائيليين (بما فيها الشركات المملوكة لدى الإسرائيليين) ذوى الصلة بالأراضى الواقعة فى مناطق

تحت سلطة المجلس الفلسطيني - أى كل الأراضى المحتلة - خاصة حقوقهم المتعلقة بأراضى الدولة وأراضى الغائبين، وهى فئة غير محددة. . تتمدد وتتوسع تبعًا لهوى إسرائيل، حيث تصل إلى ٧٠٪ من الأراضى، كما تقول الصحافة الإسرائيلية[٩٢]. ومن ثم، فإن أوسلو ٢ أبطلت وألغت الموقف العالمى بأسره، بما فيه إلغاء الموقف الأمريكى - وهو أن الحقوق الشرعية لا يمكن الوصول إليها عبر الاحتلال - وكذلك، فهى أبطلت التفسير الأمريكى، فيما بعد ١٩٧١م، لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢.

إن الفلسطينيين وغيرهم يوهمون أنفسهم، ويوهمون غيرهم، عندما يقولون بأن إسرائيل قد ألزمت نفسها «بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس» وفق قرار ٢٤٢ أو غيره، أو أن الإسرائيليين وافقوا على منح الفلسطينيين «السيادة على المياه، الاتصالات والنقل، من ضمن أشياء أخرى»، أو أن مبادرة مدريد التابعة لجورج بوش «قد تضمنت تطبيق وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة على فلسطين» (وزير الخارجية الفلسطينى قدومى). أو أن «مصطلحات المرجع» لعملية السلام، يتم تقديمها وعرضها عبر قرار ٢٤٢، اتفاقيات أوسلو، ومؤتمر مدريد، «والتى تحتفظ بمبدأ الأرض مقابل السلام» (الديبلوماسى المصرى عبد العليم الأبيض(*))[٩٣]. كل هذه المقولات ليس فيها شىء من الحقيقة، كما توضح الوثائق، وكذلك الأفعال، إلا إذا قمنا بتفسير مثل هذه العبارات، «الأرض مقابل السلام»، فى ثوب من السخرية، الذى كان يمكن أن تتقبله سياسة «الأوطان الأفريقية».

الحمائم الإسرائيلية يمكنها أن تفضل ما أسماه بعض المراقبين بدولة «الإنكار الجمعى للذات»، التى تتجاهل أية وثائق أو سياقات تاريخية لتلك الذات، «فلا ترى» ما يحدث على بعد بضعة أميال منها - وهى ظاهرة ليست فريدة فى إسرائيل. وقد يستمتع مولو ومؤيدو إسرائيل بهذا الموقف العقلى، فيرونه مريحًا . . . إلا أن الحقائق ستظل موجودة وظاهرة.

وهذه الحقائق لا تتوقف عند الأراضى المحتلة، بل تمتد إلى ما وراءها. . تمتد فى داخل إسرائيل نفسها، حيث نجد تشابهات جنوب أفريقيا ماثلة أمام أعيننا مرة أخرى، إذا لم تكن متطابقة. وكذلك تمتد الحقائق إلى الشتات الفلسطينى، خاصة

(*) عبد العليم الأبيض: رئيس المكتب الإعلامى بالسفارة المصرية في واشنطن (سابقًا).

بعد قيام الرئيس «بيل كلينتون» برفض قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (والذى شاركته فى هذا الرفض إسرائيل وحدها)، وهو بهذا رفض القرار الذى كان يتحدث عن المعنى الدقيق للمادة ١٣ المندرجة تحت الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبما أن التصويت السلبى الأمريكى يتحول فى النهاية إلى ڤيتو، فقد صار حق الفلسطينيين فى العودة، أو فى قبول أية تعويضات، باطلاً وملغيًا من الناحية الرسمية. أما الإقرار بتلك الحقوق، فقد كان دائمًا ملفوفًا بثوب من النفاق. **باختصار، لم يكن هناك أى نية لتنفيذ قرار ١٩٤، ولا حتى تطبيق حقوقهم فى التعويض، والتى قدرها وزير الخارجية الإسرائيلى «موشيه شاريت» ببليون دولار فى ١٩٥٠م(٥٠٪ أكثر من التعويضات الألمانية إلى إسرائيل)، والتى تصل حاليًا إلى ٦ بلايين دولار، بدون أية فوائد[٩٤].**

فى عام١٩٤٨م، تنبأ أعضاء من الحكومة الإسرائيلية المؤيدون للعرب بأن يواجه اللاجئون أمرين لا ثالث لهما: **إما الذوبان فى أى دولة أخرى، أو وقوعهم تحت «القمع» و «الموت»، حيث «يتحول أغلبهم إلى تراب آدمى ورفات للمجتمع، ملتحقين بأكثر الطبقات فقرًا فى الدول لعربية»[٩٥]**. وجدير بالذكر، أنه إذا نجحت الخطط الحالية، فإن هذه التنبؤات قابلة للتحقق بسهولة. وبعيدًا عن أولئك المميزين الذين سيتأقلمون مع عمليات التسوية، الاستعمار الجديد، فإنه سيبقى هناك فى «الأراضى» من يتطلع وينظر بشغف إلى مستقبل الهاييتيين المتألق. . وهم يزرعون فى الأراضى الأمريكية، ليتقاضوا بعد ذلك بعض القروش على الساعة الواحدة، أو يتطلعون إلى العمال، شبه العبيد، الذين يشتغلون بمصانع الصين للصادرات، الواقعة تحت سيطرة خارجية. إن الفلسطينيين فى داخل إسرائيل، عليهم أن يتوقعوا العيش كحال اليهود الأمريكيين والسود الأمريكيين، إذا ما صارت الولايات المتحدة الأمريكية «دولة سيادة المسيحيين البيض» فى كل العالم (فى إعادة صياغة للقانون الإسرائيلى)، وليس دولة لمواطنيها. ليس هناك حتمية لذلك، لكنه يمكن أن يحدث، وإذا حدث، سيتعين ـ فى رأيى ـ على قطاعات النخبة الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية الإجابة على الكثير.